

قضايا مهنية سائلة



عندما تعجز الكلمات...
ينطق القلم

الجزء الخامس
قضايا التعليم والبحث العلمي

تأليف
د.م/ عبد العزيز بن تركي العطيشان

الطبعة الأولى
١٤٣١ - ٢٠١٠ م

قضايا صحفية ساخنة

الجزء الخامس

في قضايا التعليم والبحث العلمي

تأليف

د.م/ عبدالعزيز بن تركي العطيشان

الطبعة الأولى - الرياض

م ٢٠١٠ - ١٤٣١

- ح عبد العزيز بن تركي العطيشان،
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية لكتاب النشر
العطيشان، عبد العزيز بن تركي
قضايا صحافية ساخنة. / عبد العزيز بن تركي العطيشان؛
الرياض، ١٤٢٩ هـ
- مج. ٨
ردمك، ٥-١٦١٠-٦٠٣-٠٠٠ ٩٧٨ (مجموعة)
(٥) ٩٧٨-٦٠٣-٠٠٠-٢١٣٣-٨ (ج)
- ١- المقالات العربية أ. العنوان
١٤٢٩/٦٣٠٦ ديوبي، ٨١
- رقم الإيداع: ١٤٢٩/٦٣٠٦
ردمك، ٥-١٦١٠-٦٠٣-٠٠٠ ٩٧٨ (مجموعة)
(٥) ٩٧٨-٦٠٣-٠٠٠-٢١٣٣-٨ (ج)
- الناشر، د. م. عبد العزيز بن تركي العطيشان

حقوق النشر محفوظة للمؤلف

مقدمة الجزء الخامس

إن الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم وبعد: فإن قضايا التعليم من القضايا الهامة التي تسهم في تقدم الأمم أو تعيق مسيرتها، كما أن البحث العلمي مكمل لرسالة التعليم، بل أصبح من القضايا الهامة التي يجب أن تهتم بها الدول صغيرها وكبیرها، فلا تقدم وازدهار وتنمية دون بحث علمي قادر على رصد النتائج واستخلاص التجار والتوصيات التي يأخذ بها قادة الأمم.

وعلى قدر تقدم دولة ما في مجال التعليم والبحث العلمي، تصنف هذه الدولة في مصاف الدول المتقدمة أو المتأخرة، ولهذا رأينا أن يكون الجزء الخامس متقدراً بهذه القضايا الهامة في مسيرة تقديمها، وقد طرحتنا عدداً من القضايا التعليمية والبحثية التي قد تؤلم عند قراءتها، ولكننا ما أردنا التجريح أو تصفيه حسابات، بل أردنا الإصلاح لهذين القطاعين الهامين ألا وهما قطاع التعليم بشقيه العام والمهني، وقطاع البحث العلمي.

وعلى الرغم من الواقع المؤلم للقطاعين التعليم والبحث العلمي وتأخرنا فيهما، إلا أننا لم نعرض الجوانب القاتمة فقط، بل تعرضاً لبريق الأمل الذي شجعنا على مس خطوط التماس، فلدينا -والحمد لله- التشجيع السخي من الدولة- يرعاها الله- ممثلة في ولي الأمر- حفظهم الله- ولدينا طاقات كامنة من أبناء هذا الوطن.

وبشيء من الشفافية والصراحة والتوجيه وتقبل النقد البناء نستطيع أن نوجه دفة التعليم والبحث العلمي لخدمة الوطن العظيم وتنميته، لنرفع رؤوسنا بين دول العالم المتقدمة.

عموماً يأتي الجزء الخامس ليطرح قضايا هامة عن التعليم الجامعي وما آلت إليه جامعاتنا، كما أن التعليمين العام والمهني قد نالا جانباً هاماً من هذا الجزء، بالإضافة لقضايا البحث العلمي، والدعوة إلى إنشاء مراكز بحثية متخصصة توجه أبحاثها لخدمة المجتمع الكبير وهو الوطن.

ونتيجة لما حققته الأجزاء الأربع السابقة من نتائج مشجعة، فإنني أقدم هذا

الجزء الخامس، للتواصل مع قرائنا الأعزاء، والى اللقاء في الجزء السادس.
هذا والله من وراء القصد علیم.

الإبل^(١)

يقول الله - سبحانه وتعالى - في محكم كتابه في سورة الغاشية: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ (١٧) (سورة الغاشية - آية ١٧)، فهذا سؤال في صيغة تعجب لما للإبل من خاصية معينة كبيرة، فتحن المسلمين حتى الآن لم نستوعب هذا التعجب فتنطلق بالبحث والدراسة لسير أغوار هذا المخلوق الذي هو جزء من تراثنا العربي والإسلامي، فلربما وجدنا أن هناك منافع كثيرة من الإبل لا نعرفها حتى الآن، ولكن بالبحث والدراسة سنكتشف - بإذن الله - فوائد كثيرة كما أنه لا يخفى على المسلمين أن في ألبان الإبل وأوزارها (أبوالها) شفاء لأمراض كثيرة، منها على سبيل الاستشهاد وليس الحصر الشفاء من أمراض السرطان - بإذن الله - وثبت ذلك لكثير من الناس ممن استخدمو ألبانها وأوزارها في علاج هذا المرض الخبيث، وسيكون لنا - بمشيئة الله - في الأعداد القادمة من مجلة (تراث) مقالات متخصصة عن علاج كثير من الأمراض بألبان وأوزار الإبل وشفاء الكثير من الناس - بإذن الله - من أمراض كثيرة.

كما أن ألبان وأوزار الإبل مذكورة في الطب النبوي، لأن الإبل كانت من أهم مصادر النقل في جزيرة العرب بصفة خاصة، وفي كثير من بلدان العالم وخاصة في المناطق الصحراوية. وكانت - بتوفيق من الله - سندًا للمسلمين الأوائل في الفتوحات الإسلامية، ويدرك التاريخ أن أمير المؤمنين أبو بكر الصديق أول الخلفاء الراشدين لما أمر القائد العربي المسلم الفذ والذي سماه رسول الأمة محمد - صلى الله عليه وسلم - سيف الإسلام خالد بن الوليد بالتوجه من أرض العراق إلى بلاد الشام لمساندة الجيوش الإسلامية في حربها ضد الروم وبأسرع وقت ممكن.

فاختار خالد بن الوليد أقصر طريق، ولكن هذا الطريق لا يمر بموارد المياه المعروفة، فطلب من الجندي إسقاء الإبل من الماء، ومن ثم تخفيط أماكن البول لكي لا تتبول الإبل مع تحميلاها قرب الماء، فكان الجندي يشرب من مياه القرب

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٣٦٦٩) تاريخ (٢٨/١٠/٢٠٠٢م) تحت عنوان (رسوم من أجل البحوث والدراسات).

والمياه المخزنة في بطنونها ويأكل لحمها، فأستطيع- بعون من الله- وبهذه الطريقة اللحاق بالجيش الإسلامي في الشام بأسرع وقت، وتمت هزيمة الروم في موقعة اليرموك، كما كان للإبل دور فعال في هزيمة القوط وملوكها في إسبانيا بقيادة القائد الإسلامي طارق بن زياد، مولى القائد العربي المسلم موسى بن نصیر في عهد أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك بن مروان خلال العهد الأموي، حيث كانت الإبل تخفيف خيل الأسبان بسبب كبر حجمها، وأن خيل الأسبان لم تشاهد الإبل من قبل، مما أدى إلى سرعة هزيمة الأسبان، واستقرار الإسلام في بلاد الأسبان التي سميت فيما بعد الأندلس، لأكثر من 500 سنة، حيث تم نشر العلوم والمعرفة في أوروبا كلها من خلال الحضارة الإسلامية في إسبانيا.

إن الإبل وهي جزء من تراثنا الوطني والذي علينا المحافظة عليه، كانت الوسيلة الوحيدة لانتقال القبائل العربية في صحاري الجزيرة العربية، وكانت التمور، وهي أيضاً من تراثنا العريق، شبه المصدر الوحيد للفداء لسكان الجزيرة العربية من حضر وبدو، منذ العصور الغابرة. ولازلت حتى الآن تعتمد على لحوم الإبل والتمر كجزء لا يتجزأ من عاداتنا الغذائية في المملكة ومعظم بلاد دول الجزيرة العربية، ويقال إنه عندما أوقفت المملكة ضخ البترول خلال حرب ٧٣ بين مصر وسوريا من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، خلال حكم الملك فيصل بن عبد العزيز -طيب الله ثراه- قام وزير الخارجية الأمريكية كيسنجر في عهد الرئيس نيكسون بزيارة للمملكة، وقابل الملك فيصل -رحمه الله- لإثناء المملكة عن توقيف ضخ البترول، فما قاله كيسنجر للملك أن البترول هو المصدر شبه الوحيد لدخل المملكة، وإن شعب المملكة في بحبوحة من العيش، ولن يستغنوا عن الكماليات والعيشة الرغدة التي تتحققها الحكومة للشعب من جراء دخل البترول.

فما كان من الملك فيصل إلا أن طلب لبن ناقة وتمر وقدمها لضيفه الدكتور كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكية، وطلب منه أن يشرب من اللبن ويأكل التمر، فلما تعجب كيسنجر، قال له الملك فيصل إن أباءنا وأجدادنا الأوائل كانوا يستعينون على العيش بألبان الإبل والتمور، وأنه لا حاجة لشعب المملكة للكماليات، وأنتا- بعون الله- والكلام ما زال للملك فيصل نستطيع أن نعيش كما عاش آباؤنا وأجدادنا على ألبان الإبل والتمور، فهنا فهم كيسنجر الرسالة، وبدأت منذ

ذلك التاريخ محادثات السلام بين العرب وإسرائيل وأمريكا، ولولا تعنّت الكيان الصهيوني وأهدافه المخفية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، فترى من خلال هذه المقالة أن الإبل كانت عاملاً مهماً في الحرب والسلم والأمن الغذائي، ولها دور في السياسة من خلال الضغط على أكبر قوة عالمية وهي أمريكا.

إننا مهما قلنا عن الإبل، وهي حمر النعم كما قال نبي الأمة محمد- صلى الله عليه وسلم - عنها، لن ننبعها حقها. وكما ذكرت من قبل فإن علينا تنمية الإبل بالعدد وبالنوع، وكذلك الحرص على زراعة التخيل فهمـاـ بـإذن اللهــ الأمـنـ الغـذـائـيـ لـبـلـادـنـاـ الـحـبـيـبـيـةـ،ـ وـعـلـىـ حـكـوـمـتـاـ الرـشـيـدـةـ بـقـيـادـةـ خـادـمـ الـحـرـمـينـ الشـرـيفـيـنـ وـوـليـ عـهـدـ الـأـمـيـنـ الـأـمـيـرـ سـلـطـانـ بنـ عـبـدـ العـزـيزــ حـفـظـهـمـاـ اللـهــ الـاهـتـمـامـ بـالـإـبـلـ وـزـرـاعـةـ التـخـيـلـ،ـ وـتـأـسـيـسـ هـيـئـةـ مـسـتـقـلـةـ مـرـتـبـطـةـ بـمـجـلـسـ الـوزـراءـ المـوـقـرـ لـلـاعـتـنـاءـ بـالـإـبـلـ وـالـتـخـيـلـ،ـ وـبـذـلـ الـمـالـ لـلـبـحـوثـ وـالـدـرـاسـاتـ لـلـاسـتـفـادـةـ الـعـظـمـيـ منـ هـذـيـنـ الـعـنـصـرـيـنـ الـمـهـمـيـنـ مـنـ النـاحـيـةـ التـرـاثـيـةـ وـمـنـ نـاحـيـةـ الـأـمـنـ الغـذـائـيـ،ـ عـلـمـاـ أـنـ جـزـءـاـ لـاـ يـسـتـهـانـ بـهـ مـنـ شـعـبـ الـمـلـكـةـ،ـ وـخـاصـةـ أـبـنـاءـ الـبـادـيـةـ،ـ أـصـبـحـ مـعـظـمـهـمـ يـعـتمـدـ عـلـىـ اللـهـ أـوـلـاـ،ـ ثـمـ مـاـ يـمـتـلـكـ مـنـ إـبـلـ وـالـتـيـ كـمـاـ ذـكـرـتـ سـابـقـاـ تـحـظـىـ بـدـعـمـ خـادـمـ الـحـرـمـينـ الشـرـيفـيـنـ مـنـ خـلـالـ مـزـاـيـنـ أـمـ رـقـيـبـةـ وـمـاـ تـلـاهـاـ مـنـ مـزـاـيـنـ الـقـبـائـلـ وـالـمحـافـظـاتـ،ـ وـلـنـاـ يـقـيـدـ الـأـعـدـادـ الـقـادـمـةـ لـقـاءـاتـ وـأـرـاءـ نـرجـوـ مـنـ اللـهــ سـبـحـانـهـ وـتـعـالـىـ وـمـنـ ثـمـ وـلـاـ أـمـورـنـاـ أـنـ تـلـقـىـ اـسـتـحـسـانـاـ.

حرف الدال (١)

بدأ في الآونة الأخيرة ظهور أسماء معروفة لبعض الناس ومعلوم لدى هؤلاء مستوى مؤهلاتهم، هذه الأسماء مسبوقة بحرف (د) وحرف الدال دلالة على حصول الشخص الموضوع حرف الدال قبل اسمه على شهادة الدكتوراة في علوم الفلسفة في أي تخصص، فمثلاً حرف الدال هي اختصار الكلمة دكتوراه وفي اللغة الإنجليزية يرمز للحاصل على شهادة الدكتوراه بالحروف PHD ومعناها Doctor of Philosophy فهي شهادة دكتوراه في الفلسفة كما قلت، ومن ثم يذكر في الشهادة نوع الاختصاص فيقال إن فلاناً حصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة بتخصص هندسة أو طب أو خلافه، كما أن الأطباء ومسماهم باللغة العربية الحكماء فيقال الحكيم الفلاني، ومجازاً بدأنا نستخدم اسم طبيب ومشتقة من الطب، وفي اللغة الإنجليزية نوضع حريـ MD قبل مسمى الطبيب أو الحكيم فيكتب MD ومعناها دكتور في الطب Medical Doctor.

المهم أننا في بلادنا الحبيبة بدأت أعداد لا بأس بها تضع حرف الدال على أنه حاصل على شهادة الدكتوراه، وفي ذلك تزوير وكذب وربما أن بعض هؤلاء حصلوا فعلاً على هذه الشهادة، ولكن من جامعات غير معترف بها، فيدفع مبلغاً من المال للحصول على هذه الشهادة، ولقد قرأت شخصياً إعلانات في صفحات الجرائد تعلن للملأ أن هذه الجامعة تمنح شهادة الماجستير والدكتوراه في تخصصات معينة بالمراسلة.

وهنا لي ثلاثة ملاحظات أولها: أن الكثير ممن يسعون ويحصلون على هذه الشهادات العليا إنما غرضهم التباكي والتقاخر بأنه أستطيع الحصول على أعلى الشهادات، وربما أنه في الماضي عندما كان يسعى هؤلاء الدارسون للحصول على الشهادات العليا كان لها مكان في مجتمعنا، أما الآن فأصبحت سخرية، حتى إنه من يحملون هذه الشهادات الحقيقة والذين سهروا الليالي الطويلة، وتعبوا حتى حصلوهم على هذه الشهادات ومن جامعات عالمية معترف بها.

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٤٨٩٢) تاريخ الأحد ١٤٢٨/٠٢/١٤ الموافق ٤ مارس ٢٠٠٧ م.

أقول حتى هؤلاء وأنا منهم أصبحنا نخجل من وضع حرف الدال قبل أسمائنا، ليس خجلاً من الشهادة التي تعينا للحصول عليها ولكن لمن لم يعرفونا حق المعرفة فيظن هؤلاء أننا حصلنا على شهادة الدكتوراه من تلك الجامعات التي تبيع هذه الشهادات فأصبح ومنهم مثلي عند هؤلاء الناس مزوراً متسلقاً مهيناً لعقول الناس. أما الملاحظة الأخرى فلعلهم أن شهادة الدكتوراه تمنح في تخصص معين ضيق، يتبع لحامل شهادة الدكتوراه الاستمرار في هذا البحث وتطوير هذا التخصص الضيق النطاق، لذا نرى - ومع الأسف - أن الكثير من حصلوا على شهادة الدكتوراه لم يوفقا بالاستمرار بالبحوث والدراسات لإفادتهم بلادهم من تخصصاتهم، لذا أرى اتخاذ الإجراءات التالية:

أولاً، على كل حامل لشهادة الدكتوراه ليتم وضع حرف الدال قبل اسمه أن يعادل الشهادة التي يحملها من جهات الاختصاص بوزارة التعليم العالي، وعلى وزارة التعليم العالي رفع القضايا القانونية بعد وضع الضوابط لها على هؤلاء من يغشون المجتمع ويدعون شيئاً هم أبعد شيء منه.

ثانياً، أرى أن يتم اخذ تعهد على جميع المبتعثين من قبل الحكومة للدراسات العليا، وخاصة الدكتوراه بالاستمرار بالأبحاث والدراسات لأننا نرى - ومع الأسف - الكثير من أساتذة الجامعات من يحملون شهادة الدكتوراه يقومون بالتدريس فقط وليس لهم أية أبحاث أو دراسات، ولا أدل على ذلك من أن من يحمل لقب أستاذ قليلون جداً، وبعضهم من يحمل لقب أستاذ مشارك، وأغلب أستاذة الجامعة هم من يحملون لقب أستاذ مساعد، وهو لقب يمنع له حال حصوله على شهادة الدكتوراه وتوكيله بالتدريس.

وإني لأرى أن هؤلاء من يحملون الشهادات العليا وهم في صروحنا التعليمية عليهم واجب وطني بجانب المصلحة الشخصية من خلال الأبحاث والدراسات التي ربما يكون لها مردود مالي جيد لهم.

إن المسؤولين سواء في الدولة وعلى أعلى المستويات، وكذلك المسؤولين في المراكز العليا في شركات القطاع الخاص يعتقدون أن من يحمل شهادة الدكتوراه هو عالم في مجال حقله.

والحقيقة أنه متخصص في مجال بحثه فمثلاً من يحمل شهادة الدكتوراه في الهندسة المدنية وبحثه في الخصائص الإنسانية للطرق المسفلة المستخدم فيها مادة الكبريت يكون متخصصاً جيداً في هذا البحث، ولكن ليس لجميع تخصصات الهندسة المدنية ولنعلم أنه معظم هؤلاء ممن يحملون الشهادات العليا - إلا ما ندر - غير أكفاء بالإدارة بما فيهم من اختصاص بالإدارة والمثل يقول (أسأل مجرب ولا تسأل طبيب) فالخبرة هي الأهم في أي مجال من مجالات الحياة.

خزان التفكير يعالج المشاكل المترافقمة^(١)

تكلف بعض الدول المتقدمة مجموعات متخصصة ومتمنية في مجال اختصاصاتها لدراسة مواضيع معينة لهم مصلحة الوطن والمواطنيين في تلك الدول، وتشمل هذه الدراسات جميع مجالات الحياة، سواء ما يخص النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، العلمية، والبحوث... الخ ويتهيأ لهذه المجموعات إعداد دراسات مفيدة تطبق من قبل المسؤولين في هذه الدول، ويستفيد منها الجميع، ولنا مثال حي خلال عام ١٩٧٣م عندما شج تمرين البنزين في الولايات المتحدة بسبب قلة الإنتاج من قبل الدول المنتجة للنفط، عمدت حكومة الولايات المتحدة إلى تشكيل لجان مخصصة لدراسة هذه المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة بعدم تكرارها، فوصلت إلى تخزين النفط تحت الأرض، وكذلك صناعة سيارات اقتصادية تستهلك كميات أقل من البنزين، وزيادة البحوث في الطاقة الشمسية... الخ، كما أن بعض الشركات العملاقة وحسب تخصصاتها تقوم بالعمل نفسه، إما لتحديث إنتاجها، أو اختراع منتج جديد، أو تقليل التكلفة المهم أن هذا الجهد ينصب في مصلحة تلك الشركات وهذا هو السبب الرئيس خلف نجاح هذه الشركات في سوق كثرت فيها المنافسة.

ولنأخذ على سبيل المثال استدعاء شركة سيارات GM الدكتور ستيف كيرك وهو من أشهر مهندسي الهندسة القيمية، وله عدة بحوث في هذا الموضوع، وأخصائين آخرين في الإنتاج والتكلفة، وذلك لفرض إنشاء خط إنتاج جديد لصناعة السيارات، ولأول مرة في تاريخ هذه الشركة العملاقة تقوم الشركة بتشكيل لجنة فنية من المسؤولين في خطوط الإنتاج والمصممين، والمقاولين، وأخصائيي الهندسة القيمية.

وتتبرر نتائج هذه الدراسات حتى كتابة هذه السطور سراً من أسرار الشركة، والهدف من هذه اللجنة الفنية إنشاء خط إنتاج جديد للسيارات لزيادة الإنتاج وتقليل التكلفة، وذكر لي الدكتور ستيف كيرك عند زيارته لي في منزلي قبل أسبوعين، أنهم أعدوا دراسة ممتازة ستكون ثورة في عالم صناعة السيارات. وما

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٥١٥) تاريخ الأربعاء ٢٢ أغسطس ٢٠٠٠م.

تطرقى لهذا الموضوع إلا لأدخل في صلب موضوع هذا المقال.

الجميع يعرف أننا نعاني في بلادنا الحبيبة من مشاكل كبيرة مثل السعودية ومخرجات التعليم والعنایة الصحية... الخ، فمثلاً دول مثل ماليزيا وسنغافورة وصلت إلى درجة عالية من التعليم والتكامل الاقتصادي والصناعي، علماً بأن بدايتها وبدايتها متقاربة، لكنهم عرّفوا كيف يطوروا بلادهم ويحسنونا أوضاعهم الاقتصادية، والبيئية، الصحية، والعلمية، بينما عجزنا نحن أن نصل إلى ما وصلوا إليه والسبب الرئيس هو النظام البيروقراطي الذي تنهجه وزاراتنا ومؤسساتها الحكومية. لذا فإنني أرى تشكيل لجان متخصصة تراجع القوانين والأنظمة الإدارية المعمول بها في أجهزة الدولة، للخروج بتصانيات تسهل العمل، وتزيد الإنتاجية لخدمة بلادنا واقتصادنا ومواطنينا. وأرى في هذا المجال أن تشكل لجان أخرى متخصصة في الطب، والهندسة، والتعليم وكل لجنة تتكون من اختصاصيين مشهود لهم بالخبرة والحنكة، على أن يكونوا من أجهزة الدولة المعنية ويناط بإدارة هذه اللجان معهد الإدارة العامة. كما لا يفوتي في هذه المناسبة المطالبة بتحرير معهد الإدارة من ارتباطه بوزارة الخدمة المدنية وربطه بوزارة التعليم العالي، ودعمه مالياً ليتوسّع في مجالات التدريب والتعليم وربما تكون فكرة جيدة بتحويل المعهد إلى صرح تعليمي لتخرّيج خريجين بدرجة البكالوريوس، ليكون دعماً إضافياً للتعليم العالي خاصة أن جميع المعيديات متوفّرة لدى المعهد.

وانتي أجزم- بمشيئة الله- أننا لو طبقنا فكرة "خزان التفكير" لخرجنا بأفكار وحلول لمعظم مشاكلنا المتراكمة التي من سابق خبرتي ويتطلب مبدأ الهندسة القيمية، وجدنا حلولاً أكثر مرنة وأقل تكلفة، فمثلاً تم إعداد دراسة قيمة للقات المرضى في المستشفى العسكري في الرياض في أواسط الثمانينيات الميلادية، فخرجت الدراسة بأسلوب منن يقلل المدة المطلوبة لتحضير ملف المريض وبأقل تكلفة، ولنا في كتاب الله- سبحانه وتعالى- المثل الأعلى حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ يَأْتِيهَا الْمُؤْمِنُ أَيُّكُمْ يَأْتِيَنِي بِعَرِشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾^{٢٨} ﴿قَالَ عَقِيرَتٌ مِّنْ لَّهِنَّ أَنَّا عَلَيْكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقْعُمَ مِنْ مَقَامِكَ وَلَقِيَ عَلَيْهِ لَقْوَى أَمَّنْ﴾^{٢٩} ﴿قَالَ اللَّهُ أَنَّهُ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَّهُ أَنَّهُ عَلَيْكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْدَدَ إِلَيْكَ طَرْفَكَ فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي

لِيَسْأَلُونَ إِنَّمَا شَكَرَ أَكْفَارُهُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۚ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبَّهُ عَيْنٌ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾
(سورة النمل- آية ٤٠-٢٨).

كما أن لنا في القرآن الكريم أمثلة كثيرة على تقدير الله- سبحانه وتعالى- للعقل والفكر، فترى آيات كثيرة تحض على التفكير والتدبر والتأمل مثل: أفلأ يتذمرون، أفلأ يعلقون، أفلأ يتفكرن، وكثيراً من الآيات التي تحض المسلم على تشغيل عقله وفكرة الذي وهبه الله له دون أي عوائق عدا ما يخص الذات الإلهية. وإننا هنا نطالب بالسماع للعقل أن تعمل، فما هناك قوة بعد قوة الله- سبحانه وتعالى- وقوة الله أكبر من قوة العقل والله- سبحانه وتعالى- يتحدى المشركين بالعقل والفكر، فلماذا لا نتحدى مشاكلنا ونوجد الحلول الناجعة- بإذن الله- بتفعيل وتشغيل العقل الذي وهبنا الله إياه للنهوض ببلادنا الحبيبة عملياً واقتصادياً واجتماعياً، لنواكب نهضة العالم ولربما نسبقهم- بمشيئة الله- متى توافرت الإرادة القوية والعزمية، ولنا في ألمانيا واليابان أكبر مثال حيث دمرت هاتان الدولتان خلال الحرب العالمية الثانية، والآن وبعد مضي نصف قرن نراهما من أكبر الدول الصناعية وأقواها اقتصادياً.

ويقول مصطفى لطفي المنفلوطي- رحمة الله- في إحدى مقالاته (إن الزمن في حياة الأفراد طويل لكن في حياة الشعوب قصير) فأرجو أن نعمل بجد وإخلاص وتحطيط سليم : لتجنى الأجيال المقبلة ثمار جهودنا.

ما زالت تعرف عن خل التمر الطبيعي^(١)

قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "نعم الإدام الخل بارك الله في الخل فإنه كان إدام الأنبياء من قبلِي" ، وقد أثبتت التجارب العملية -بما لا يدع مجالاً للشك- أن للخل الطبيعي فوائد عديدة منها أنه مادة منكهة ومتباعدة ويستخدم في التخليل وفي صناعة بعض منتجات الطماطم، وهو منظف طبيعي ومزيل طبيعي للفضلات والألوان من معدات تصنيع الأغذية، وهو مادة حافظة يستخدم في حفظ الخضروات وكثير من المواد الغذائية، ويستخدم في تطريدة اللحوم. وله فوائد صحية كثيرة منها أنه منبه للشهية ومنشط للجسم ومنتشر للعصارات اللماعية والمعدية، ومذيب أساسياً من مذيبات الدهون، ويساعد في عمليات الهضم، ولله دور إيجابي في تعزيز مقاومة الجسم لكثير من الأمراض، والقضاء على كثير من الميكروبات الضارة في الجسم.

كما أن هناك أمراضاً كثيرة يمكن أن يساهم الخل الطبيعي في علاجها مثل الذبحة الصدرية، وتطهير الفم، وسوء الهضم، وتنقية اللثة، والأرق، والقيء، وتنظيف الجروح، وعلاج الدوالي، والطفح الجلدي، وكثير من الاستخدامات المفيدة. كما أن إضافة الخل الطبيعي إلى اللحوم أثناء طهيها يساعد على سرعة الطهي وتطرية اللحوم وتذوبه جزء من الكالسيوم العظام، مما يزيد من فائدة شربتها وقد ثبت أن إضافة الخل الطبيعي على مرقة الدجاج أثناء الطهي يزيد من كمية الكالسيوم "العنصر الحيوي جداً للعظام والأسنان" بنسبة ٤٠٪، إضافة إلى احتواء الخل الطبيعي على كثير من الأملاح المعدنية والفيتامينات التي يحتاجها الجسم، وهناك فوائد كثيرة يمكن للقارئ الكريم الاطلاع عليها من كتب الاختصاص.

وقد كثر في الآونة الأخيرة هنا في المملكة الحديث عن الخل الطبيعي والخل الصناعي، وكانت جريدة الغراء الاقتصادية السبّاقة لمناقشة هذا الموضوع، وكيف أن المستهلك يمكن أن يقع في فخ الغش التجاري بشراء خل صناعي على أنه خل طبيعي، وفي الواقع أن الفرق كبير جداً بين الخل الصناعي الذي هو عبارة عن حمض الأسيتيك المستخلص من مشتقات البترول عبر معالجة كيمائية خاصة، وهو

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٢٦٦) تاريخ الجمعة ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ م.

ماذا تعرف عن خل التمر الطبيعي^(١)

قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "نعم الإدام الخل بارك الله في الخل فإنه كان إدام الأنبياء من قبله"، وقد أثبتت التجارب العملية - بما لا يدع مجالاً للشك - أن للخل الطبيعي فوائد عديدة منها أنه مادة منكهة ومتبلة ويستخدم في التخليل وفي صناعة بعض المنتجات الطماطم، وهو منظف طبيعي ومزيل طبيعي للفضلات والألوان من معدات تصنيع الأغذية، وهو مادة حافظة يستخدم في حفظ الخضروات وكثير من المواد الغذائية، ويستخدم في تطريدة اللحوم، وله فوائد صحية كثيرة منها أنه منبه للشهية ومنشط للجسم ومنشط للعصارات الليمائية والمعدية، ومذيب أساسي من مذيبات الدهون، ويساعد في عمليات الهضم، وله دور إيجابي في تعزيز مقاومة الجسم لكثير من الأمراض، والقضاء على كثير من الميكروبات الضارة في الجسم.

كما أن هناك أمراضًا كثيرة يمكن أن يساهم الخل الطبيعي في علاجها مثل الذبحة الصدرية، وتطهير الفم، وسوء الهضم، وقوية اللثة، والأرق، والقيء، وتنظيف الجروح، وعلاج الدوالى، والطفح الجلدى، وكثير من الاستخدامات المفيدة. كما أن إضافة الخل الطبيعي إلى اللحوم أثناء طهيها يساعد على سرعة الطهي وتطريدة اللحوم وتذوبه جزء من كالسيوم العظام، مما يزيد من فائدة شربتها وقد ثبت أن إضافة الخل الطبيعي على مرقة الدجاج أثناء الطهي يزيد من كمية الكالسيوم "المنصر الحيوى جداً للعظام والأسنان" بنسبة ٤٠٪، إضافة إلى احتواء الخل الطبيعي على كثير من الأملاح المعدنية والفيتامينات التي يحتاجها الجسم، وهناك فوائد كثيرة يمكن للقارئ الكريم الاطلاع عليها من كتب الاختصاص.

وقد كثر في الآونة الأخيرة هنا في المملكة الحديث عن الخل الطبيعي والخل الصناعي، وكانت جريدتنا الفراء الاقتصادية السباقية لمناقشة هذا الموضوع، وكيف أن المستهلك يمكن أن يقع في فخ الغش التجارى بشراء خل صناعي على أنه خل طبيعي، وفي الواقع أن الفرق كبير جداً بين الخل الصناعي الذى هو عبارة عن حمض الأسيتيك المستخلص من مشتقات البترول عبر معالجة كيمائية خاصة، وهو

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٢١٦) تاريخ الجمعة ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ م.

لا يحمل نكهة ولا طعم ولا فائدة للخل الطبيعي، ولا ينطبق عليه حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - السابق الذكر. كما يقول الدكتور عبد الناصر أحمد زهري. أستاذ ميكرولوجيا الصناعة المشارك واستشاري علمي بمجمع الصناعات التحويلية للتمور بشركة الإحساء للصناعات الغذائية.

ويضيف الدكتور زهري: "أما الخل الطبيعي فهو ينبع من مواد خام طبيعية من أصل نباتي تحتوي على النشا أو السكريات، أو كلاهما مثل عصير العنب والبرتقال وعسل النحل والتفاح وغيرها من الخضروات والفواكه. وتعتمد قيمة الخل الطبيعي على مصدره أي من أي مادة خام صنع، ولما كان الأمر كذلك فإن الدكتور زهري يجزم بأن خل التمر هو أكثر أنواع الخل فائدة على الإطلاق"، ويستشهد بقول رب العزة والجلال في قوله - سبحانه وتعالى - في سورة مريم: ﴿وَهُرَىٰ إِلَيْكَ مَنْعِنَ الْخَلَةَ تُسْقَطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِّيًّا﴾ (٢٥) (سورة مريم - آية ٢٥)، حيث يحتوي التمر على نسبة عالية من السكريات قد تصل إلى ٨٠٪ من وزن التمر الجاف.

بالإضافة إلى أن التمور مصدر ممتاز للأملاح المعدنية والعناصر النادرة الضرورية لجسم الإنسان مثل الماغنيسيوم، والمنجنيز، والنحاس، والكبريت والحديد، والبوتاسيوم، والكلاسيوم، والفلور صاحب الدور الكبير في عدم تسوس الأسنان، بالإضافة إلى أن التمور غنية ببعض الفيتامينات مثل فيتامين "ب" والثiamين والرايبوفلافين والنياسين، كما أن التمور تعتبر مصدراً جيداً لحامض الفوليك "المفيد جداً للسيدات الحوامل".

هذا ويتم إنتاج نوعين من الخل الطبيعي من التمر هما خل التمر الطبيعي الأبيض وخل التمر الطبيعي الملون، وكلاهما خل طبيعي مفید لجسم الإنسان. إن دور الصحافة والكتاب هو توعية القراء والمواطنين بجوانب كثيرة تهمهم سواء في معيشتهم أو حياتهم الاجتماعية، وهناك أدوار كبيرة للصحافة تقوم بها بجانب هذا الدور، وإنني لأشيد بسيادتنا والمسؤولين عن التغذية باستخدام خل التمر الطبيعي الذي قال عنه النبي - صلى الله عليه وسلم - : نعم الادام الخل... الخ الحديث. وبهذا نصطاد عصفورين بحجر واحد منها الفائدة الصحية والتغذية السليمة لنا كأفراد وجماعات، ومنها تشجيع صناعتنا الوطنية حيث تعتبر المملكة من أكبر دول العالم في إنتاج التمور.

وب توفيق من الله ودعم من حكومتنا الرشيدة من خلال صندوق التنمية الصناعية السعودي، أصبحت هناك صناعات ثانوية من التمور منها خل التمر الطبيعي، وقد قمت شخصياً بزيارة المصنع التابع لشركة الإحساء للتنمية في محافظة الإحساء، وأطلعت شخصياً على تصنيع خل التمر وهو موجود على أرفف الأسواق المركزية وهناك أنواع أخرى لصناعات سعودية لا تقل جودة عنه.

هجرة العقول^(١)

من المسلم به أن المفكرين والأدباء والكتاب والصحافيين المميزين، وال فلاسفة والعلماء والمهندسين هم القاعدة القوية التي تبني عليها الحضارات، وتقديم الأمم، ولنا في التراث العربي كنز لا ينضب من الأمثلة التي تحكي تقدم الحضارة العربية الإسلامية، وذلك من خلال تبني الحكماء المسلمين للعلماء والمفكرين، وتشجيعهم ودعمهم اللامحدود مالياً ومعنوياً، حتى وصلت الحضارة العربية الإسلامية إلى أوروبا، والتي بدورها استفادت استفادة كاملة من هذا الكم الهائل من العلوم والفلسفية والفكر العربي الإسلامي، فتبنته حكومات وشعوب وقاموا بتطويره، فوصلوا إلى ما وصلوا إليه في عصرنا الحديث، بينما نرى دولنا العربية والإسلامية تتراجع إلى الخلف حتى لم يبق لديها أي مخزون من العلوم وذلك بسبب هجرة مفكريها وعقولها وعلمائها إلى الخارج، إلى أوروبا وأمريكا، حيث يجدون التربة الخصبة والنسبة الملائمة لإبداعاتهم، والسبب الرئيس لذلك يعود لإغراء هذه الدول لهم بالتشجيع المادي والمعنوي على إجراء دراساتهم وأبحاثهم، فاختاروا الرحيل والهجرة ليطلقوا عنهم أفكارهم للإبداع والابتكار في بيئة تشجع التفكير والإبداع.

لقد فرحتنا نحن المواطنين والمفكرين بتشجيع حكومتنا الرشيدة بإعطاء الصحافة والإعلام مساحة كبيرة من الحرية، وتشجيع ولاة الأمر بطرح الأفكار والأراء بشفافية، واعطاء المفكرين والكتاب مساحة جيدة من الحرية العقلانية والتي بدأت بمناقشة مشاكلنا وفهمونا بتجرد وصدق وأمانة، بعد إعطاء المواطن الفرصة الكافية للمشاركة في إيجاد الحلول لمشاكلنا وفهمونا، وتصحيح مسارنا الذي أرى أنه سيكون له انعكاسات إيجابية على بلادنا بصفة عامة. علينا الاقتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم - من حيث المحاجرة والمجادلة العقلانية والتي تدفع الحجة بالحججة والقول بالقول دون تشنج ولا تعصب.

وأنسق هذه القصة عن الشاب الذي أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - قبل الصلاة وطلب منه تقييته من الذنب، بإنزال العقوبة التي يستحقها، حيث قال

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٣٦٤) تاريخ الجمعة ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٢ م.

للنبي - صلى الله عليه وسلم - : "إِنِّي قَبْلَتِ امْرَأَةً لَيْسَ مُحَرَّمًا لِي" فأنشغل النبي - صلى الله عليه وسلم - عنه لبعض أموره، ثم أقيمت الصلاة. وبعد الصلاة أتى الشاب النبي - صلى الله عليه وسلم - وأعاد عليه ما قاله له سابقًا، فسألته النبي - صلى الله عليه وسلم - "هَلْ صَلَّيْتَ مَعَنَا" فأجاب الشاب بالإيجاب، فقال له نبي الأمة - صلى الله عليه وسلم - "اذْهَبْ فَلَقِدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ" من قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ (سورة هود - آية ١١٤).

ولنا في قول خالقنا رب العزة والجلال أكبر عظة، عندما حاور إبراهيم عليه اللعنة - عندما رفض السجود للأدم عندما قال له: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِمَلِئْكَةَ أَسْجُدْنَّا لِلَّادِمَ فَسَجَدْنَا إِلَّا إِلَيْسَ أَنِّي وَاسْتَكْبَرْتُ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (٢٤) (سورة البقرة آية ٣٤)، ولنا عظة أيضًا في الحوار الذي تم بين الله - سبحانه وتعالى - وإبراهيم الخليل عندما قال إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّنِي كَيْفَ تُحِيِّ الْمَوْتَى قَالَ أَوْلَمْ تَوْمَنْ قَالَ بَلْ وَلَكِنْ لَيَطْمِئِنَّ قَلْبِي﴾ (سورة البقرة - آية ٢٦٠)، فهذا هو أبو الأنبياء يحاور الله - سبحانه وتعالى - بدون وج و لا خوف من السؤال. والله يقول موجهها كلامه للنبي - صلى الله عليه وسلم - : ﴿أَدْعُ إِلَكَ سَيِّلَ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْمُحَسَّنَةِ وَجَدَلَهُمْ بِالْقِيَّ هُنَّ أَحَسَّنُ﴾ (سورة النحل - آية ١٢٥)، ليتنا نقتدي بما جاء في القرآن وسيرة رسولنا النبي الأمي محمد - صلى الله عليه وسلم - في تعاملاتنا، وندع مجالاً للحرية العقلانية لنتحاور لما فيه خير لنا في الدنيا والآخرة، دون تعصب ولا تشنج.

أعيدوا النظر في سياسات التعليم المهني^(١)

تعرفت على موضوع التدريب المهني منذ زمن بعيد عندما كنت على مقاعد الدراسة في المرحلة الابتدائية، وكان وقتها والدي - رحمة الله - تركي بن عبد الله العطيشان رئيساً لمصلحة العمل والعمال قبل تحويلها إلى وزارة، وكان المقر الرئيسي لمصلحة العمل والعمال في الدمام، وقد عرضت شركة ألمانية على والدي - رحمة الله - إنشاء معهد تدريب فني مع تشغيله وإدارته لمدة ثلاثة سنوات بعد التنفيذ، بإدارة ألمانية وبمبلغ لا يتجاوز الثلاثة ملايين ريال، فأعترضت ممثل وزارة المالية بالمنطقة الشرقية وكان ذلك في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي أي في حدود عام ١٩٥٦ أو ١٩٥٧.

وكان اعتراض ممثل وزارة المالية أن هذا عرض وحيد ويجب طرح إنشاء المعهد في منافسة عامة، وفعلاً تم طرح المشروع بمنافسة عامة كلفت أكثر من خمسة ملايين ريال، ومع الأسف لم يتمكن المقاول من تنفيذ المشروع. وكان هدف الألمان ليس الربح بل مساعدة فنية من الحكومة الألمانية، ورغبة منها في توثيق العلاقات الجيدة مع الحكومة السعودية، بغرض تأمين إمدادات البترول، مما حدا بالحكومة الألمانية إلى تقديم ذلك العرض المغرى، ولكن - ومع الأسف - بسبب عقم الأنظمة المالية تبخر ذلك العرض الذي لوقدر له رؤية النور لكان وضعاً الآن في التدريب المهني ربما موازي لما هو موجود في ألمانيا. هذه لحظة سريعة عن الماضي ويمكن لمن يريد التأكيد من ذلك الرجوع إلى أرشيف مصلحة العمل والعمال سابقاً لمعرفة هذه الحقيقة.

نحن أمة لا نتعلم من أخطائنا، ومازالت نسير على هذا المنوال ما لم نتفق لحظة مراجعة للذات، وتقليل المصلحة العامة على المصلحة الذاتية. أقول ذلك لأنه توفرت لي فرصة جيدة للتعرف عن كثب بما تقوم به المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، وذلك بالتقديم الجيد والشرح الواي في الذي قام به معالي محافظ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني الدكتور علي بن ناصر

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد ٣٥٩٢ بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٠٣م تحت عنوان (إنعاش التعليم المهني يحتاج إلى مجلس فاعل).

الفخيص، والذي أعتقد أنه مكاسب هائلة للمؤسسة بما قام به حتى الآن من دراسة وبحث للخلل الحاصل في مناهج التدريب، والاستعانة بما قامت به الدول المتقدمة في هذا المجال مثل ألمانيا، واليابان، وكندا، واستراليا، والدنمارك، وماليزيا، ودول أخرى، كان لها السبق في إعداد مناهج تدريبية تتلاءم واحتياجات أسواق العمل في هذه البلدان.

ومما قامت به المؤسسة العامة للتعليم المهني بقيادة محافظها الشاب الدكتور الفخيص أنها قامت بتطوير معايير نظام المهارات الوطنية والتأهيل، واستعانت بلجان استشارية متخصصة في كل قطاع صناعي، تتألف من أصحاب العمل، وأهل الخبرة والاختصاص، والمسؤولين في المؤسسة العامة للتعليم المهني، وكان هدف تطوير هذه المعايير، دراسة حاجة السوق للاختصاصات الفنية، بحيث يتخرج المتدرب وهو جاهز للعمل، ولقد كانت هناك فجوة كبيرة ما بين ما يتم التدريب عليه سابقاً والواقع الفعلي لسوق العمل، لأن التدريب سابقاً يعتمد على تلقين المتدرب التدريب النظري بنسبة ٧٥٪ بينما تخصص ٢٥٪ من الوقت للتدريب العملي.

المجموع التراكمي للخريجين منذ إنشاء المؤسسة ١٤٠٠ / ١٤٠١ ص ٦٥ حتى عام ١٤٢٠ / ١٤٢١	البيان			
	الطلاب والمتدربين	الوحدات التعليمية والتدريبية	البيان	نوع التعليم والتدريب
١٧٩٨١	٢٨٢٤٢	٣٨٧	١٧	التعليم التقني (الكليات التقنية)
٢٦٨٢١	١١٦٦٩	١٨١٩	١٠	المعاهد الثانوية الفنية الصناعية
٢٦٨٢٢	٨٢٧٣	٤٤٦٨	١٦	المعاهد الثانوية الفنية التجارية
٥٩٩٩	٢٨٩٧	٤٢٨	٥	المعاهد الثانوية للمرأة في التقنيات
٢٠٧٩	٤١٥	٢٤٦	٤	المعاهد الثانوية الفنية الزراعية
١٢٢٥٦٩	١٢٨٥٨	٦٢٣٥	٢١	التدريب المهني
١٤٤٥٨٠	٣٠٧١٧	٩٥٧٦	٨٦	التعليم والتدريب الفني الأهلي
٣٥٦٧٦٢	٩٤٧١٦	٢٣٣٥٩	٤٧٥	المجموع

* المصدر، تقرير عن التطور الكمي والنوعي في المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني عام ١٤٢٣ـ١٤٢٤.

والآن وبفضل القيادة الحكيمة للمؤسسة انقلبت الآية فأصبح المتدرب يتلقى ٧٥٪ تدريباً عملياً أي التدريب الميداني، و ٢٥٪ من الوقت للتدريب النظري. لذلك نرى أنه منذ تأسيس المؤسسة العامة للتدريب المهني عام ١٤٠٠هـ وحتى عام ١٤٢٠هـ بلغ عدد الخريجين ٣٥٦,٧٦٢ متدرب.

وبين الجدول التالي. إعداد الوحدات التعليمية والتدريبية والطلاب لجميع مراحل التعليم الفني والتدريب المهني منذ تأسيس المؤسسة عام ١٤٠٠هـ وحتى ١٤٢٢هـ.

وهذا يؤكد الخلل في التعليم الفني سابقاً الذي نرجو من الله أن يتم تصحيح هذا الوضع في أسرع وقت ممكن، متى ما دعمت المؤسسة العامة للتعليم الفني بالميزانيات الالزامية، ويوضح الجدول التالي نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج الإجمالي المحلي لبعض الدول المنتقدة ومنها المملكة، وبين الجدول أدناه أن حكومتنا الرشيدة لم تتوان في اعتماد المبالغ الالزامية للتعليم والتدريب بصفة عامة، حيث وبين هذا الجدول أن المملكة هي الأعلى بالنسبة للإنفاق على التعليم، حيث بلغ مجموع ما ينفق على التعليم هو ٣,٨٪ من الناتج الإجمالي الوطني، بينما المتوسط للدول المذكورة في هذا الجدول هي ٣,٥٪.

نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج الإجمالي المحلي

الدولة	التعليم العالي والتدريب المهني	التعليم العام	مجموع ما ينفق على التعليم والتدريب	نسبة الإنفاق على التعليم الفني من ميزانيات قطاع التعليم
استراليا	١,٤	٠,٢	٢,٨	٥,٤
النمسا	١,٣	٠,٣	٤,٢	٥,٧
كندا	١,٣	٠,٥	٤,١	٥,٩
جمهورية التشيك	٠,٨	٠,١	٣,١	٤,٠
فنلندا	١,٥	٠,٢	٣,٧	٥,٣
فرنسا	٠,٩	٠,٣	٤,٤	٥,٥
ألمانيا	١,٠	٠,١	٣,٧	٤,٧
اليابان	٠,٩	٠,١	٣,٠	٤,٠
كوريا	١,٨	٠,٧	٤,٠	٦,٥
سويسرا	١,٠	٠,١	٤,٥	٥,٦
				٤,٠

الدولة	التعليم العالي	التعليم والتدريب المهني	التعليم العام	مجموع ما ينفق على التعليم والتدريب	نسبة الارتفاع على ميزانيات قطاع التعليم من التعليم الفنى
الأرجنتين	٠,٧	٠,٤	٢,١	٤,٢	٩,٨
شيلى	١,٧	٠,٢	٣,٩	٥,٧	٣,٣
البيرو	١,٠	٠,٣	٣,٣	٤,٦	٦,٨
تايلاند	٢,٠	٠,٦	٣,٨	٦,٤	٩,٤
المتوسط	١,٢	٠,٣	٣,٧	٥,٣	٥,٥
المملكة	١,٥	٠,٢	٦,٦	٨,٣	٢,٨
نسبة الزيادة عن المتوسط	٦,٢٥	٣,٣%	٧٧٨	٥٦%	٦٤٩-

• المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والسياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا (OECD).

ولكن الخلل ليس بالبالغ المرصودة، ولكن في المناهج الدراسية، أولاً والخصائص في الجامعات وأولويات الصرف، فترى أن المملكة تصرف ما معدله ٢,٠٪ من الناتج المحلي على التدريب، بينما نرى متوسط صرف الدول المذكورة في الجدول أعلاه هو ٢,٠٪ مما يتوجب معه إعادة النظر في دعم المؤسسة العامة للتدريب المهني لتقوم بواجباتها كما هو مطلوب منها، وكما رأيت من الدراسات التي أطلعت عليها وهي في نظري دراسات قيمة أجزم -بإذن الله- متى ما تتحقق تطبيقها سوف نصل -بمشيئة الله- إلى إعداد جيل عامل يخدم دينه وملكيه ووطنه، ولعرفة الخلل الحاصل بالتعليم بصفة عامة في المملكة علينا أن ننظر إلى الجدول التالي:

المرحلة	علوم طبيعية وتكنولوجيا	علوم شريعة وادارية
خريجو الثانوية العامة	٪٦٥	٪٢٥
المتحققون بالكلبات التقنية	٪٦٥	٪٣٥
المتحققون بالتعليم العالي	٪٣٥	٪٦٥
خريجو التعليم العالي	٪١٨	٪٨٢

فبالنظر لهذا الجدول سيتضح الخلل الكبير في توجه التعليم في المملكة، وسبب كثرة العاملين الأجانب في بلادنا.

إن مواصلة نجاح مسيرة التعليم الفني والتدريب المهني وتفعيله، ليواكتب احتياج أسواق العمل المحلية، يحتاج إلى دعمه مالياً، وذلك بزيادة مخصصاته المالية لإنشاء المزيد من المعاهد الفنية والكليات التقنية، ودعمه بالكوادر التعليمية والتدريبية المؤهلة.

إن الناظر لمسيرة ماليزيا يجد أنها قد تمت بالخطيط الجيد، حيث أنشئ في ماليزيا مجلس وطني للتعليم وللتدريب المهني عام ١٩٨٤م. لذلك نرى تقدم ماليزيا علمياً وفنياً وتقنياً، وهي الدولة التي كانت حكومة المملكة تقدم لها المعونات المالية في أواخر السبعينيات في القرن الماضي،وها هو رئيس وزرائها السيد مهاتير محمد عند زيارته للمملكة وفي لقائه ببرجال الأعمال بفرفة تجارة الرياض يبين خيبة أمله حيث توقع أن تكون المملكة في مصاف الدول المتقدمة.

إنني أطالب ولادة الأمر بالإسراع في تشكيل مجلس وطني للتعليم والتدريب الفني والمهني تكون من مهام هذا المجلس وضع السياسات التعليمية والتدريبية والمهنية التي تحتاج إليها السوق السعودي وكذلك سوق دول مجلس التعاون، ووضع الاستراتيجيات والأهداف وجدولة تحقيقها- بإذن الله- على أن يتكون هذا المجلس من المفكرين، وأرباب العمل، والصناع، وأساتذة الجامعات، ووكلاء وزراء التعليم والعمل والمالية، يرأس هذا المجلس أحد شباب هذا البلد ومن يتحرى فيهم القوة، والأمانة، والعلم، والمعرفة والحكمة، والقيادة. يعطى للمجلس صلاحيات واسعة يرتبط رئيسها بالملك مباشرة أو من ينوب عنه، ولنتمكن- بمشيئة الله- من حل موضوع السعودية بصفة عامة والرقي ببلادنا الحبيبة- بمشيئة الله- لصالح الدول المتقدمة.

قضية التعليم^(١)

يقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "اطلبو العلم من المهد إلى اللحد" وجاء في الأثر "اطلبو العلم ولو في الصين" . والإنسان العامل خير من الجاهل، ولا يأتي العلم إلا بوجود المؤسسات التعليمية الجيدة القادرة على إعداد الطلاب لحاجة السوق فنجد ذلك في أمريكا مثلاً، وهي أم الاقتصاد حتى أن هناك مقوله تقول: "إذا عطست أمريكا أصيبيت أوروبا بالبرد" والسبب الرئيس لقوة أمريكا اقتصادياً، وسياسياً، وعسكرياً وثقافياً وعلمياً إنما من خلال الأعداد الكبيرة للجامعات والكليات حيث إنه توجد أكثر من ٥٠٠٠ جامعة وكلية موزعة على الخمسين ولاية في أمريكا، وإنني أطالب وكذا غيري بتدخل الدولة القوي بإنشاء أكبر عدد من الجامعات والكليات سواءً مباشرة من قبل الدولة أو من خلال القطاع الخاص، ووضع ضوابط قوية ليس فقط خلال الإنشاء ووضع المقررات، والسياسات التعليمية، ولكن من خلال المراجعة الدورية المستمرة كما هو معمول به في أمريكا، فهناك جامعات وكليات معترف بها تسمى Accredited وهناك غير المعترف بها وهي Unaccredited School . ويكون الإقبال على توظيف خريجي الجامعات المعترف بها ولهم الأسبقية، مما يشجع الجامعات والكليات باستمرار المراقبة الذاتية للحفاظ على الاعتراف بها.

ربما قائل يقول: من أين تأتي الدولة بمبالغ المطلوبة لإنشاء هذه الكليات والجامعات؟ فأقول والله المستعان: هناك طرق كثيرة للحصول على التمويل المطلوب، فمثلاً لو فرضنا أن الدولة فرضت ضريبة بحدود ٢٠٪ على أرباح بنوكنا المحلية، لحصلنا على مبالغ كافية لإنشاء جامعة كل سنة، لأن أكثر هذه الأرباح يأتي من ودائع المودعين الذين لا يحصلون على فوائد منها، فيستفيد البنك وبالتالي مجموعة صغيرة من المجتمع، حيث يقدر المصرفون أن الودائع العديمة التكلفة (الودائع التي لا يطلب المودع فوائد عليها) تزيد عن ٣٠٪ من ودائع المصارف السعودية، وتمثل ٧٩٪ من أرباح البنوك!! كما يمتلك عدد محدود

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٨٤٤) بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠١ م تحت عنوان (معضلة التعليم ودور الأثرياء).

من رجال الأعمال ما لا يقل عن ٦٥٪ من أسهم المصارف السعودية. كما أعرف ويعرف الكثيرون أن النظام البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية يفرض على البنوك احتساب فوائد بنكية للمودعين حتى على الحسابات الجارية، فأعتقد أن على الدولة وهذا حق من حقوقها خاصة أنها تحمي البنوك المحلية، بعدم إصدار تراخيص لبنوك أخرى مما يحمي البنوك المحلية من المنافسة، فما دام الحال كذلك، فأعتقد أنه من العدل أن تقوم الدولة بفرض ضرائب على أرباح هذه البنوك، وتصب في ميزانية الدولة لإنشاء الجامعات والكليات، فتحقق بذلك رقي بلادنا، وزيادة السعة التعليمية، وسعودة الوظائف الفنية وغيرها، وسيزيد ذلك في انتعاش الاقتصاد وبالتالي زيادة أرباح البنوك وغيرها من الشركات الأخرى. كما أرى أن نطبق الضرائب على أرباح وكلاء الشركات الكبيرة مثل مرسيديس، تايوتا، جنرال موتورز، وفورد وغيرها من وكالات السيارات التي تحميها أنظمة وزارة التجارة، وبالتالي حماية الدولة لها بتطبيق هذا على جميع الوكالات الناجحة مثل التلفزيونات، ومعدات المنازل، والتي يجني أصحابها آلاف الملايين من الريالات أرباحاً ويرعاية الدولة التي تحمي هذه الوكالات.

فمن العدل أن تطبق هذه الضرائب وبشكل اختياري بحيث يستفيد الجميع، وأجزم أن انخفاض أرباح هذه الشركات والبنوك بنسبة ٢٠٪ لن ينقص من أموالها شيئاً ولا حتى المساهمين والذين أصبحت ثرواتهم كبيرة ولم نر لهم أعمالاً إيجابية تصب في مصلحة الوطن والمواطن.

ومن يعتقد أن تطبيق نظام جبائية الضرائب على الميسورين سيؤثر سلباً، فليرجع إلى مجلة الايكونست البريطانية، أو مجلة فورشن الأمريكية ليرى أن عدد أصحاب الملايين في العالم زاد من ٥ ملايين إنسان عام ١٩٩٧م إلى أكثر من ٧ ملايين إنسان عام ٢٠٠٠م، كما أن ثرواتهم تضاعفت نحو ٤ مرات خلال ١٥ سنة من الزمان، وهوإلا جميماً يدفعون ضرائب على كامل دخلهم يتعدى في بعض الدول ٤٠٪.

إن لدينا في المملكة قبلة مؤقتة تمثل في الأعداد الكبيرة التي تخرج من الثانوية العامة سنوياً، فمثلًا إحصائيات هذه السنة ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م بلغ ١٩٠,٠٠٠ خريج وخريجة، المتوقع قبولهم في الجامعات، والكليات، والمعاهد لا

يتعدى ٣٠٪ من المجموع الكلي أي أن أكثر من ١٣٠،٠٠٠ طالب وطالبة سيبحثون عن جامعات خارجية أو عمل، فلو كنا مقائلين واعتبرنا أن ٣٠٪ أخرى من المتبقى سيجدون أعمالاً بالشهادة الثانوية!! أو سيحصلون على قبول في جامعات خارجية فالمتبقي حوالي ٩٤،٠٠٠ خريج وخريجة هؤلاء سيتحققون بمن سبقهم بالدخول في النفق المظلم، ومعنى هذا أن الأعداد تتضاعف كما تتضاعف البكتيريا، ونجد أننا في مشكلة لا يمكن حلها ما لم نبدأ الآن وقبل فوات الأوان في إيجاد الحلول الناجعة ومنها التعليم الجامعي الذي تكلمنا عنه في مقدمة هذا المقال.

تفصي الحقائق بشفافية وضرورة إنشاء معهد الأبحاث الاجتماعية والسياسية

يقول الله - سبحانه وتعالى - في مُحكم كتابه: ﴿ يَتَأَبَّلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَارِيقٌ يُنَبِّئُكُمْ أَنْ تُصْبِبُوا فَوْمًا بِجَهَلِكُمْ فَتُضْرِبُوْا عَلَى مَا لَعِلْمُكُمْ تَدْرِيْمٌ ﴾ (سورة الحجرات - آية ٦)، ومن هَدِي النبوة وتعاليم الإسلام الحنيف أن نبني أحكاماً على الحقائق وليس فقط على المعلومات أو الشبهات، ونحن في بلادنا الحبيبة وبتوجيهه من خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - قائد الإصلاح والبناء بدأنا أفلام كثيرة بإبداء آراء وأفكار وأحكام مُسبقة على عاداتنا وتقاليدنا ومناهجنا الدراسية بدون تفصي الحقائق. ولا تأتي الحقائق إلا من خلال الدراسات البحثية والاستبيان والاستطلاع المبنية على أسس علمية بحثية، وهناك مؤسسات عالمية معروفة تقوم بهذه الدراسات مثل معهد (جالوب) وغيرها مما من عُرف عنها مصداقية بالدراسة وعدم التحيز.

وحيداً الوقامت حكومتنا الرشيدة بإنشاء معهد البحوث الاجتماعية والسياسية على أن يتعاقد مع مؤسسات علمية مشهود لها بالمصداقية والحرفية، ويُفتح باب التبرع للجميع لهذا المعهد مع دعم بسيط من الدولة، وهذا التبرع يمكن أن يكون مالياً أو عينياً من خلال أساتذة الجامعات، والمؤسسات الصحفية والإعلامية، للتوصيل لحقائق ربما تكون غائبة عن كثير منا، فلا يجب أن تنتهي حلقات تحفيظ القرآن بأنها مفرخة لأصحاب الفكر الضال، أو أن مناهجنا التعليمية تشجع على التشدد، أو أن الطبيعة الوسطى بدأت تتدثر إلى آخره من المعلومات التي تداولتها وسائل الإعلام والمنتديات الثقافية وفي مجالس الناس.

أقول وبالله التوفيق: "إننا لا نستطيع حل مشاكلنا إلا بالبحث والدراسة والاستقصاء، والحصول على المعلومات الصحيحة الموثقة من جهات عالمية متخصصة، فالطبيب لا يمكنه تشخيص المرض، وإعطاء العلاج بدون معرفة الحقيقة وهي فحص المريض، وعمل التحاليل والأشعة الالزامـة، ليبني عليها إعطاء العلاج الصحيح، وأذكر أنتي اشتكيت من آلام في عضة الفخذ تمنعني من الجلوس بين السجدين وكذلك التشهد بسبب الألم الشديد، وكنا ثلاثة أنا

وطبيبين صديقين، فأفتقى أحدهما أن ما أشكو منه هو ما يسمى طبياً بـ "Packer Cyst" وهي عبارة عن غدة تمتلئ بالملاء وت تكون في العضلة السفلية للفخذ، فعند الضغط عليها في وضع التشهد تسبب آلاماً مُبرحة، وانه يمكن استئصالها جراحياً، ولكن في كثير من الأحيان تعود خلال أشهر وأن أفضل شيء يريحني هو الصلادة على كرسي".

ورأى هذا الطبيب وتشخيصه مبني على نفس المشكلة التي أعاني منها فهو يعاني منها، وأخذ الموضوع كحقيقة لا تقبل النقاش، فتدخل الصديق الطبيب الآخر، بأنه يجب عليّ أن استشير أخصائياً بالعظام ليتم فحصي من قبله فحصاً دقيقاً، لمعرفة هل مشكلتي شد عضلي، أم هو (بيكر سبيست)؟ وأبدى رأيه أن مشكلتي هي ربما شد عضلي ويسبب تقدمي بالعمر سيرأخذ وقتاً أطول بالتمرين وإعطاء العضلة راحة من المشي الذي أنا مُدمن عليه، وهو يعرف ذلك لأننا نقوم يومياً برياضة المشي سوياً مع مجموعة أخرى، وفعلًا تم عن طريقه تحويلي إلى أخصائي عظام هو الدكتور عبدالعزيز العماري، وبعد الكشف الدقيق من قبل الدكتور العماري أفادني أن مشكلتي هي شد عضلي واحتلاله بغضروف الركبة، وهو ما يسبب لي الألم، وأن هذا شيء طبيعي لمن عمرهأربعين سنة أو أكثر، فاطمأننت لهذه النصيحة الطبية المهنية ومن متخصصون قام بمعرفة الحقائق الكاملة، وطلب مني أن أستشير مدرب لياقة لتنمية عضلات الفخذ العليا والسفلى.

إن الهدف الرئيس من سرد هذه الواقعية إنما لأثبت- مما لا يدع أي مجال للشك- أن بناء الرأي يجب أن يبني على الحقائق، أما ما يدور هذه الأيام سواءً من خلال الإعلام أو المنتديات أو مجالس الناس فإنما هو مبني على أوهام، أو انصاف حقائق لا تُعد للحقيقة بصلة. وأن أفضل ما تقوم به حكومتنا الرشيدة في ظل قائد الإصلاح خادم الحرمين الشريفين- حفظه الله- هو تأسيس معهد متخصص في الدراسات والاستطلاعات بكل وضوح وشفافية، لأن التعلق بالأمل وحده غير كافٍ لإصلاح مشاكلنا الاجتماعية.

وفي هذا السياق أسوق ملخص مقالة أخي الأستاذ الدكتور خضر محمد الشباني في عاموده "ومضات الحرف" المنشور في جريدة المدينة يوم الثلاثاء ٢٧ جمادى الآخر ١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٠٧/٠١ مُقبلاً على خبر نشر في جريدة

الحياة في عددها الصادر في ٢٠٠٨/٦/٢٠، بأن مؤسسة (جالوب) الأمريكية
بالتعاون مع مؤسسة التعايش الخيرية التابعة لرجل الأعمال المهندس محمد
عبداللطيف جميل، قامت بعمل استطلاع لقصصي مدى رغبة المسلمين في أنحاء
العالم الإسلامي في بناء علاقات وطيدة مع نظرائهم الغربيين، وذلك عبر حملة
كبرى نظمت تحت شعار "بليون مسلم هل تسمعوننا؟".

وهو يقول: "إن الكثير من الكتاب وأصحاب الآراء يشنون حملة مسحورة على
مناهجنا، وحلقات تحفيظ القرآن، والمعسكرات الصيفية، وموضوع قيادة المرأة
للسياارة إلى آخر ما يدور هذه الأيام في الإعلام بدون أي حقائق ذات مصداقية
لتبني أفكارهم هذه"، وهو يطالب كما أطالب أن نهتم بالحقائق وجمع المعلومات
ذات المصداقية العالمية ونشرها، ليتم الحكم على هذه الآراء والأفكار إيجابياً أم
سلبياً، فالحوار مطلوب، وحرية الصحافة مطلوبة، وحرية الرأي مطلوبة، وهذا كله
متاح لنا في المملكة - والحمد لله - ولكن يجب أن تبني على الحقائق، وكما ذكرت
أن إنشاء معهد البحوث والدراسات الاجتماعية والسياسية سيفتح لنا أبواباً كثيرة
كانت غائبة عننا، لتتمكن حكومتنا الرشيدة وكذلك المفكرون والأدباء من وضع
الحلول المناسبة لمشاكلنا، وحبذا لو تبني مجلس الشورى الموقر هذا التوجه.

البيئة والتلوث

يقول المثل: "العقل السليم في الجسم السليم" ولن يكون هناك جسم سليم بدون بيئه نظيفة صحيأ، فمتى تلوثت البيئة، كثرت الأمراض واعتلت الأبدان، وضفت الأجيام، واختل العقل، فأساس الصحة هو البيئة النظيفة الصحية، لهذا رأينا في الماضي قوة صحة أبدان أهل الباردة وأهل الجبال والمزارعين. ونحن الآن في العالم أجمع نعاني من التلوث الكبير بما في ذلك الانبعاث الحراري والذي حذر منه علماء الطبيعة واحتسبوا البيئة، ونحن في بلادنا الحبيبة نعاني كثيراً من تلوث بيئتنا سواء الهواء، أو البحر، أو الأرض فجميعها تعاني بشكل أو بأخر من التلوث.

وأكبر شاهد على ذلك النقص الكبير في الأسماك في الخليج العربي بسبب ملوثات شاحنات البترول العملاقة، حيث تلقى باليه الملوثة بالبترول في خليجنا قبل الرسو في موانئ شحن البترول، وللعلم أن جميع البوادر الكبيرة شاحنة البترول تضطر إلى تعبئة خزانات الوقود باليه وذلك بعد تفريغ حمولتها من البترول للحفاظ على توازن السفينة، وهذا أمر لا مفر منه، ولكن من المفروض أن تقوم الجهات المعنية بالبيئة سواء في المملكة أو دول الخليج أو إيران باتخاذ تدابير كفيلة بعدم تسرب هذه المياه الملوثة بالبترول إلى مياه خليجنا، وذلك عن طريق تكثير هذه المياه بمحطات معالجة واستخلاص البترول منها، ومن ثم إعادةها للبحر سليمة لا تؤدي الأشخاص ولا الطبيعة.

أما الهواء فحدث ولا حرج، فهناك الانبعاث السام من المركبات المستخدمة في مدننا سواء ما كان منها لنقل البضائع أو نقل الركاب، فنرى آلاف السيارات المستهلكة، والتي عادة ما يقودها أخواتنا العمال الأجانب، وكذلك سيارات النقل للشركات، ومصانع الأسمنت في كل مدينة من مدن المملكة، فلو كنت مسافراً من القصيم إلى الرياض عن طريق القصيم الرياض السريع وعند اقترابك من الرياض وخاصة في الصباح الباكر، ترى تلك الغيمة الكبيرة المائل لونها للسوداد تكسو سماء عاصمتنا، وهذا التلوث من المصانع الموجودة حالياً، أما المصانع التي تحت الإنشاء، أو التي يزمع إنشاؤها في القريب العاجل فلم يضاف إليها تعديلات

تمنع تسرب الأدخنة وتلوث البيئة، وهذا التلوث لا يشمل أيضاً المدن الصناعية الجديدة والتي سينشأ عليها آلاف المصانع.

أما الأرض فحدث ولا حرج فهناك، في كل زاوية وشارع ترى أكوام مخلفات البناء، وحتى الوديان والشعاب لم تسلم من عبث الإنسان فيرمي فيها مخلفات البناء وغيرها حتى الرياض والنفيا في الجملية لم تسلم هي أيضاً من عبث المواطن والمقيم على حد سواء من رمي القمامات، والنفايات، وأكياس أعلاف الحيوانات، وإذا كنت قادماً إلى الرياض من الشرقية فمجرد أن ترى مشارف العاصمة حتى تأتيك رواج البيارات ومخلفاتها، مما يزكم الأنوف ويشير الغشيان.

وإنني أدق جرس الإنذار للمسؤولين بأننا مقبلون على كارثة بيئية لا تحمد عقباها ما لم نتخذ التدابير الالزمة، وتطبيق الأنظمة على الصغير والكبير دون تفرقة ولا محاباة، والا هلن يكتفى دخل المملكة لعلاج المرضى بسبب التلوث، أو الاعتناء بالمخلفين عقلياً بسبب هذه السموم العالقة في الهواء بسبب التلوث، فبدلاً من أن نستنشق هواءً علياً، نرى أنفسنا نستنشق السم القاتل. لقد سبق لي وأن اقترحت مشاركة القطاع الخاص لمساعدة الحكومة على التحكم في التلوث، ومن ثم القضاء عليه- بإذن الله- نهائياً وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

أولاً، تأهيل مكاتب استشارية متخصصة في البيئة لتمارس الكشف عن المصانع ومبني التلوث وإرسال التقارير لهيئة الإرصاد وحماية البيئة لاتخاذ العقوبات الالزمة حسب النظام، ولن تتكلف الدولة أي مبالغ لأن الخدمات التي ستقدمها هذه المكاتب ستحصل عليها مباشرة من أصحاب المصانع، أو من خلال تقاسم الغرامات مع هيئة الإرصاد وحماية البيئة.

ثانياً، إدخال مادة البيئة لتدريس منذ الفصل الأول الابتدائي في المدارس الحكومية، وإلزام المدارس الخاصة بتدريسها في مراحل الروضة والتمهيدي.

ثالثاً، وضع نظام قوي للعقوبات والمخالفات يطبق بحذافيره وبدون مراعاة أحد أو قبول واسطة أحد مهما كان.

رابعاً، إنشطة مهمة مراقبة العربات الملوثة للهواء بهذه المكاتب الاستشارية المتخصصة بالبيئة.

خامساً : وضع حوافر للرعاية والعمالة والمواطنين بما يخص أكياس الأعلاف، فمثلاً لو تخصص الدولة ١٠ هلاتات لكل كيس، لسعى الرعاية والعمالة لجمع هذه الأكياس والتي يمكن إعادة استخدامها.

سادساً : توظيف سعوديين بمكافآت تعرف لهم مما يتم تحصيله من غرامات ضد المخالفين لتعليمات وأنظمة البيئة، على أن يتم اختيار هؤلاء الموظفين من يتجرى فيهم الأمانة والنزاهة؛ مع إعطاء كل موظف بطاقة دفتر مخالفات.

سابعاً : نشر الوعي في المجتمع عن طريق إيجاد برامج لوعية المواطن والمقيم على حد سواء بكل طرق الإعلام المرئي والمسموع والمقروء. إن الدولة لم تأل جهداً من أجل الحفاظ على البيئة، وكم شاركت في مؤتمرات وندوات دولية من أجل حماية البيئة وصيانتها، بداية من قمة الأرض في البرازيل عام ١٩٩١م، مروراً بمشروع التوعية البيئية السعودي وفعالياته عام ١٩٩٢م تحت إشراف وزارة الدفاع بالتعاون مع وزارة الدفاع الأمريكية، وبإشراف مباشر من صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز - حفظه الله - رجل البيئة الأول في المملكة، ورئيس المجلس الأعلى للبيئة، هذا بالإضافة إلى دور هيئة الإرصاد وحماية البيئة، والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، وغيرها العديد من الجهات المسؤولة عن حماية البيئة في المملكة. هذا غيض من فيض، وأسأل الله التوفيق لولاة أمورنا.

كيف نحافظ على بيئتنا (١)

يقول المثل: "العقل السليم في الجسم السليم" والجسم السليم يحتاج إلى بيئة نقية من التلوث بجانب التمارين الرياضية، فما لم تحصل على بيئة نقية من التلوث، فإن المشاكل البيئية التي نشاهدها يومياً من تلوث للهواء أو الماء أو التربة إنما هي ناتجة عن عدم تطبيق التقييم البيئي للمشاريع والمصانع، وهي الدراسة التي يتم إجراؤها لتحديد الآثار البيئية المحتلمة أو الناجمة عن المشروع أو المصنع أو الإجراءات والوسائل المناسبة لمنع الآثار السلبية أو الحد منها، وتحقيق أو زيادة المردودات الإيجابية للمشروع على البيئة، بما يتوافق مع المقاييس البيئية المعمول بها.

إن مشاريع القطاع العام والخاص تحتاج إلى تطبيق التقييم البيئي قبل تنفيذها عند عمل التصميم والدراسات للمشروع، وبعد تنفيذها لمراجعة تأثيرها على البيئة، وعلى سبيل المثال لو أخذنا مشاريع الطرق لوجدنا أنه بعد الانتهاء من تنفيذها ينبع عنها جرف للتربة، وبذلك تؤثر على الغطاء النباتي، وكذلك ما أثير حول حرق النفايات من قبل الشركات المعنية بصيانة الطرق، التي من المفترض أن يتضمن العقد مع هذه الشركات التخلص من هذه النفايات بالطرق العلمية الصحيحة.

كما أن هناك أمثلة كثيرة على إساءتنا لبيئتنا لا مجال لحصرها هنا، مثل التخلص من النفايات الطبية برميهها في الأودية، وكذلك حرق الإطارات المستخدمة وغيرها، وأثارت جريدة المحبوبة الاقتصادية هذا الموضوع في عدة تحقیقات، والهدف من هذا المقال هو تثقيف القارئ العزيز عن النفايات وهي تنقسم إلى قسمين رئيسيين: فهناك النفايات الخطرة والأخرى غير الخطرة. أما النفايات الخطرة مثل الإسفلت، والزيوت وإطارات السيارات المستخدمة والنفايات الطبية، وكذلك الكيماوية الناتجة عن الصناعة، والتي يجب التخلص منها عن طريق شركات أو جهات متخصصة، لأن حرقها أو دفنهما يؤثر تأثيراً سلبياً على البيئة. فمثلاً حرق الإطارات ينبع عنه غازات سامة، وتحللها عند طمرها يحتاج إلى

(١) نشرة هذه المقالة في العدد رقم (٢٣٠٢) من جريدة الاقتصادية بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٢م.

وقت طويل يصل إلى مئات السنين، وينطبق ذلك على النفايات البلاستيكية. كما أن هناك نفايات يمكن إعادة تصنيعها مثل النفايات الشخصية من معادن وورق وعلب الألمنيوم وما هو في حكمها.

وهناك النفايات غير الخطيرة مثل نفايات الاستعمال الشخصي من طعام وغيره، فيتم التخلص منها بطرmerها مباشرة بالتربيه، ويكون تحالها سريعاً لتنقية منها التربة الفقيرة بالمواد العضوية كسماد. وهناك عدة جهات حكومية مسؤولة مباشرة عن تلوث البيئة ومنها وزارة الصحة، فهي مسؤولة عن النفايات الخطيرة على الصحة من نفايات المستشفيات والمستوصفات مثل الإبر المستخدمة وبقايا العمليات الجراحية... الخ.

وهناك وزارة الشؤون البلدية والقروية فهي مسؤولة عن طريق أمانات المناطق ورؤساء البلديات بالتخلص من النفايات (القمامة) وهي تحتوي أيضاً على بعض المواد الخطيرة مثل البلاستيك وغيره، وكذلك وزارة الصناعة والكهرباء فهي مسؤولة عن مخلفات المصانع وانبعاث الغازات والأتربة والروائح الكريهة من المصانع.

ووزارة المواصلات مسؤولة عن طبيعة البيئة، فأي طريق - كما ذكرنا سابقاً - يجب أن يقيم بيئياً خلال مراحل التصميم وبعد التنفيذ. وهناك وزارة البترول والثروة المعدنية فهي مسؤولة مباشرة عن تلوث الجو بحرق الغازات الناتجة عن استخراج البترول بواسطة شركات البترول مثل أرامكو وشركة الزيت العربية اليابانية بالخمجي، وكذلك التأثير البيئي على التربة من جراء استخراج المعادن.

لذا فاني اقترح على رئاسة الإرصاد والبيئة تشكيل لجنة دائمة من جميع الجهات الحكومية المعنية بالتأثير على البيئة، لوضع ضوابط وسن قوانين شديدة للمحافظة على بيئه سليمة لتنشئة جيل صحي - بإذن الله - كما اقترح على وزارة المعارف وتعليم البنات تشريف أبنائنا وبناتنا منذ المرحلة الابتدائية، مروراً بالمرحلتين المتوسطة والثانوية، لفهم البيئة والأخطار التي تهدد بيئتنا لنصل - بمشيئة الله - إلى بيئه نظيفة صحية.

مسؤولية الجامعات لتلبية احتياجات سوق العمل^(١)

تقول العرب عن أبي الفلاسفة الفيلسوف العظيم سocrates المعلم الأول، لأن أساس كل علم هو الفلسفة، حتى إن كثيراً من الناس وربما حملة شهادة الدكتوراه لا تعي ولا تعلم أن كلمة دكتوراه مشتقة من الكلمة الانجليزية Doctorate of Philosophy (أي درجة الدكتوراه في الفلسفة)، ومن ثم يضاف إليها التخصص فتقول: Doctorate of Philosophy in Engineering لذا سمي الفيلسوف الإغريقي الكبير سocrates بالمعلم الأول، والفلسفة لا تعني الإلحاد كما كان يقال في العصور الإسلامية الأولى حيث يقال: من اشتغل بالكيمياء فقد أفسس، ومن اشتغل بالفلسفة فقد ألدح. بل هي البحث عن الحقيقة، واستنتاج المعلومات عن طريق السؤال والتعجب كما في قول الله - سبحانه وتعالى - في مواضع كثيرة من القرآن الكريم: أفلًا يتفكرون، أفلًا يعقلون، أفلًا ينظرون، ويقول - سبحانه وتعالى - "إِنَّ فِي ذَلِكَ لِآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقُلُونَ" ، و "إِنَّ فِي ذَلِكَ لِآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ" ... الخ لذا فالإسلام يرشدنا إلى استخدام العقل، والبحث والتذليل لقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة المؤمنين: ﴿مَا أَنْخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَىٰ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الْكُوٰٰئِ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ الْنَّمَاءِ مَا حَلَقَ وَلَمَّا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سَبَحُواْ اللَّهُ عَمَّا يَصْنَعُونَ﴾ (٩١) (سورة المؤمنون - آية ٩١)، وهناك من الآيات في القرآن الحكيم ما يدل دالة واضحة لاستخدام العقل والمنطق، وهو أساس الفلسفة، للوصول إلى الحقيقة.

ومن هذا المنطلق أرى أن بلادنا الحبيبة في هذا الوقت تحتاج إلى الكثير من المهندسين والأطباء والعلماء. لذا وجب علينا أن نتوقف في الوقت الراهن عن تدريس التاريخ كتخصص، وأننا من عشاق التاريخ ووددت لو كنت مؤرخاً، وكذلك الجغرافيا والتي عشقتها صغيراً من التخصصات التي وإن كانت مهمة للمعرفة وللعلم، إلا أنها تأتي في المقام الثاني بعد علوم الطب والهندسة والكمبيوتر.

لذا أرى أن تحول كليات العلوم النظرية مثل التاريخ، والجغرافيا، وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم النظرية إلى كليات علوم تطبيقية، ولعلنا نؤسس

(١) نشرت هذه المقالة في جريدة الاقتصادية العدد (٤٧٤٦) بتاريخ ٢٢/٩/٢٠٠٦م الموافق ١٤٢٧/٩/١٠ تحت عنوان (الجامعات مسؤولة عن سد الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل).

تخصصات جديدة تخدم أهداف وخطط حكومتنا ولادنا الحبيبة، مثلً الهندسة الشاملة Engineering Methodology، حيث تدرس فيها الحاسوب الآلي وطريقة استخراج المعلومات من الشبكة العنكبوتية Internet، ويدرس فيها الطلبة معنى الهندسة، وكيفية الحصول على المعلومات من الشبكة العنكبوتية، وربما اضطررنا إلى عمل برامج خاصة لهذا النوع من التعليم، فمثلاً تكون هناك برامج تصميمية إنشائية وكهربائية وmekanikية، فالجميع يعلم أن هناك برامج على الشبكة العنكبوتية تبين كيفية صناعة القنابل ومنها القنبلة الذرية، ونحن نعلم جميعاً صغيرنا وكبيرنا أن هناك كتب تسمى كتب التشغيل للأجهزة الإلكترونية والسيارات والمعدات وغيرها، لذا فنحن في هذه العجلة من الزمان نعلم هؤلاء الطلبة في برامج الهندسة الشمولية معنى التخصص، وكيفية استنباط المعلومات وتدريسهم الفلسفة، ولا يعني ذلك الاستغناء عن تدريس جميع تخصصات الهندسة، ولكن الهدف هنا الإسراع في تخريج مهندسين شموليين كما هو الحال في الطب، حيث يتخرج الطالب بتخصص طبيب عام ثم يبدأ التخصص بعد مضي سنة في التدريب في المستشفيات، ويمكن تطبيق ذلك في الطب عن طريق اختصار مدة الدراسة، وتوعيد طلبة الطب البحث وإيجاد المعلومات عن طريق الشبكة العنكبوتية.

وربما أعددنا برامج كمبيوترية أو لنقل موسوعة علمية طبية لكي يستطيع خريج الطب الحديث الحصول على المعلومات مباشرة، ولقد استعانت دول مثل الهند والباكستان في الماضي بتخريج أعداد كبيرة من كليات الطب، لإرسالهم إلى القرى النائية وتوصيل الخدمات ولو بالحد الأدنى مواطنين، لم يكن بالإمكان خدمتهم.

وهناك تخصص تحتاجه بلادنا في الوقت الحاضر ألا وهو الإدارة الهندسية Engineering Management فمن المعروف أن أكثر خريجي الكليات الهندسية في المملكة يمارسون الإدارة الهندسية وليس مهنة الهندسة المتعارف عليها، ألا وهي التصميم والعمل في المصانع والمعامل، أقول - وبالله التوفيق - : نحن بحاجة إلى إعادة تقييم دراسة التعليم الجامعي برمته، فتبقى المهم ونستفني عن الأقل أهمية ولو لفترة وجيزة أو ضمنها إلى التخصصات الأخرى

كمواد اختيارية، نحن بحاجة لدراسة احتياجاتها من مخرجات التعليم بحيث يجد كل خريج جامعي وظيفة تناسب تخصصه، وليس كما نسمع أن هناك أعداداً كبيرة من خريجي الجامعات السعودية بدون عمل، أو يعملون بأعمال لا تتمت لتخصصهم.

رجال المرة وقص الأثر^(١)

يقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَمَا أُوتِيْشُرِ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا فَلِيْسَ لَهُ﴾ (٨٥) (سورة الإسراء - آية ٨٥)، ويقول المصطفى - صلى الله عليه وسلم -: "أطلبوا العلم من المهد إلى اللحد" وجاء في الأثر "أطلبوا العلم ولو في الصين". سعدت وفي نفس الوقت تألفت عند سمعي أن أحد أبناء عائلة العرق وهم من قبيلة المرة المشهورة بمعرفة القص والعرفة قدم رسالته للحصول على درجة الماجستير من إحدى الجامعات الأمريكية، كان فحوى الرسالة - كما تناقلتها وسائل الإعلام - عن معرفة القص وهو معرفة آثار الأقدام ومعرفة الشخص الذي ترك أثراً لقدميه، فسعادي أنها دائماً نسمع قصصاً غريبة سأروي لكم قصتين عن مقدرة بعض رجال المرة تقضي الأثر ومعرفة الجناة من آثار أقدامهم، فهذا علم ينفع به في علم الجريمة، وتستفيد منه الجهات الأمنية لحل بعض ألغاز الجرائم، وهذه في حد ذاتها ثروة قومية يجب دراستها ومعرفة أصولها وعلمها فهذا منبع سعادتي.

أما مصدر أبي فإن جامعاتنا - ومع الأسف - بعيدة كل البعد عن حالنا ومشاكلنا، ولم نسمع أن قامت إحدى جامعاتنا بأبحاث تخص بيئتنا وخاصتنا ومجتمعنا، بل نرى معظم الدراسات التي تخصنا تعد من أبناء جلدتنا ولكن في جامعات أجنبية.

أنا هنا لا أمانع من إجراء الدراسة في أي مكان مادامت هناك فائدة مرجوة، ولكن عتبني على جامعاتنا، فالأولى أن تكون هي الرائدة في هذا المجال، كما أن هناك علم آخر يعرفه أكثرنا ولم تجر عليه أي دراسة لأنّه علاج داء الكلب بدماء فخذ البرازات من السهول، فتقديماً كان إذا أصيب الرجل بداء الكلب الذي تسببه عضة حيوان مسعور مصاب بداء الكلب، فينتقل - بأمر الله - المرض من الحيوان إلى الإنسان، فيبحث هذا المصاب عن أحد رجالات البرازات ليهب له جزءاً بسيطاً من دمه فيشربه فيبدأ - بإذن الله - وهذا معروف لأكثر قبائل نجد والمناطق الشمالية الشرقية من المملكة، أرجو أن تقوم وزارة التعليم العالي بتوجيه جامعاتنا لدراسة هذه الظواهر لمعرفة العلم المسبب لها، كما أأمل أن تعمل وزارة

(١) نشرت هذه المقالة في جريدة الاقتصادية العدد (٢٦٦٣) بتاريخ الأربعاء ٢٢/١/٢٠٠١م.

التعليم العالي على إيجاد ميزانيات مستقلة للبحوث والدراسات بصرف منح على طلبة الدراسات العليا، لإجراء البحوث والدراسات الازمة.

وأعود الآن إلى القصتين اللتين ذكرت أنتي سأعود إليهما، فأما الأولى فتعلق بمحاولة تهريب مشروبات كحولية من الخليج في المنطقة الواقعة ما بين رأس المشعاب ومدينة الخفجي في المنطقة الشمالية من المنطقة الشرقية، وكان أخي خالد بن تركي العطيشان وكيل إمارة منطقة جازان أميراً لمنطقة الخفجي، فعندما شاهد المهربيون سيارات سلاح الحدود هربوا بسياراتهم، وهرب القارب إلى داخل الخليج، ولم يبق لهم أي أثر ما عدا آثار أقدام أرجلهم، فطلبت إمارة الخفجي من أحد رجال قبيلة المرة، وكان يسكن في مدينة النعيرية بالتحري ومعرفة المهربيين، فلما زار المري الموقع وتفحص آثار الأقدام أخذ يصف الرجلين كما لو أنه يشاهدهما، وأخذ رسام شرطة الخفجي يرسم معالم هذين الرجلين، حتى اكتملت الصورة وتمكنـت الجهات الأمنية من القبض عليهما واعترفا بجريمتـهما، وهذه الحادثة موثقة في إمارة ومحكمة الخفجي.

أما القصة الثانية فيقصـها نـيـ المـغـفـورـ لـهـ بـإـذـنـ اللهـ جـابرـ بـنـ هـادـيـ الـمـريـ عنـ خـالـهـ صـالـحـ الـعـرـقـ رـحـمـهـ اللهـ وـهـوـ مـنـ أـشـهـرـ رـجـالـاتـ الـمـرـةـ فيـ مـعـرـفـةـ الـقـصـنـ وـمـعـرـفـةـ الـأـنـسـابـ، وـكـانـ أـحـدـ رـجـالـاتـ الـمـلـكـ خـالـدـ بـنـ عـبـدـ الـعـزـيزـ رـحـمـهـ اللهـ فـيـ أـحـدـ مـخـيـمـاتـ الـمـلـكـ خـالـدـ فـيـ أـحـدـ فـصـولـ الـرـبـيعـ وـكـانـ فـيـ مـعـيـتـهـ الـأـمـيـرـ سـلـمانـ بـنـ عـبـدـ الـعـزـيزـ، وـزـارـ الـمـلـكـ خـالـدـ فـيـ ذـلـكـ الـمـخـيـمـ الـمـلـكـ حـسـينـ بـنـ طـلـالـ مـلـكـ الـأـرـدنـ رـحـمـهـماـ اللـهـ فـذـكـرـ الـمـلـكـ خـالـدـ مـقـدـرـةـ رـجـالـ الـمـرـةـ عـلـىـ مـعـرـفـةـ شـكـلـ الـوـجـهـ مـنـ النـظـرـ إـلـىـ آـثـارـ الـقـدـمـ فـاستـغـرـبـ الـمـلـكـ حـسـينـ كـاـنـهـ لـمـ يـصـدـقـ، وـطـلـبـ الـمـلـكـ خـالـدـ مـنـ صـالـحـ الـعـرـقـ أـحـدـ أـبـنـاءـ قـبـيلـةـ الـمـرـةـ مـمـنـ يـعـرـفـونـ الـوـجـهـ مـنـ آـثـارـ الـقـدـمـ، وـكـانـ بـالـصـدـفـةـ أـحـدـهـمـ مـوـجـوـدـاـ فـيـ الـحـمـلـةـ فـطـلـبـ الـمـلـكـ خـالـدـ مـنـ الـأـمـيـرـ سـلـمانـ وـكـذـلـكـ الـمـلـكـ حـسـينـ وـأـحـدـ مـرـاقـيـ الـمـلـكـ خـالـدـ أـنـ يـضـعـواـ آـثـارـ أـقـدـامـهـمـ عـلـىـ الرـمـلـ، وـمـنـ ثـمـ غـطـيـتـ هـذـهـ الـآـثـارـ بـسـجـادـةـ وـحـضـرـ الـمـرـيـ وـكـشـفـتـ الـآـثـارـ، فـعـرـفـ هـذـهـ الـآـثـارـ كـلـاـ لـصـاحـبـهـ إـنـ هـذـهـ الـظـواـهـرـ مـعـرـفـةـ وـلـكـنـ نـحـتـاجـ إـلـىـ دـرـاسـتـهـاـ بـتـعـقـمـ وـالـوـقـوفـ عـلـىـ أـسـرـارـهـاـ، لـنـسـتـطـيـعـ بـإـذـنـ اللهـ تـعـلـيمـهـاـ وـالـرـيـادـةـ فـيـهـاـ.

أخيثونا من منفصات الحياة !!

يقول أطباء النفس: إن الحالة النفسية للإنسان لها تأثير كبير على إنتاجيته من ناحية، وعلى صحته من ناحية أخرى، فكلما كانت الحالة النفسية للإنسان جيدة أصبح إنتاجه جيداً، وكذلك صحته، وما حالات الاكتئاب التي يعاني منها كثير من الناس إلا دلالة أكيدة على هذه الفرضية، فتجد هؤلاء الأشخاص - والذين لديهم حالة اكتئاب حسب الدرجة - أشخاصاً منطقيين على ذاتهم وتقل إنتاجيتهم في أعمالهم إلى درجة متدنية حسب درجة الاكتئاب، ونحن المواطنون السعوديين في الغالب تذكر أنفسنا ما نراه يومياً ونمارسه يومياً من منفصات الحياة بداية بالسعى لإيجاد مصادر الدخل، وامتلاك مسكن، وما يعكس صفو حياتنا الصحية من ملوثات كثيرة منها ما نمارسه يومياً أثناء ذهابنا وإيابنا إلى أعمالنا وجامعتنا ومدارسنا. ومن التلوث الذي تسببه المركبات والمصانع، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، حيث إنك عند إقبالك على عاصمتنا قادماً من الدمام إلى الرياض على الطريق السريع وعند مشارف الرياض، تأتيك روائح مقرضة بسبب إفراغ صهاريج المجاري في هذه المنطقة، كما أنك تلقي نفس الروائح بسبب محطة معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة الصناعية جنوب الرياض.

فما أن تقبل على عاصمتنا الرياض قادماً من الخرج على الطريق السريع المار بالمنطقة الصناعية إلا وتصادفك هذه الروائح، وكأنه مكتوب على عاصمتنا الحبيبة أن تكون واجهات مداخلها ملوثة بروائح المجاري مما لا يقبله عاقل ومخالص لبلادنا الحبيبة، هذا بالإضافة إلى مشاهدتك غيمة التلوث فوق الرياض عند مدخلها الشمالي على طريق القصيم الرياض، بجانب ملوثات البيئة من كل نوع وصنف.

وربما لو كان هناك دراسة فعلية للتلوث بجميع أنواعه في مدينة الرياض، لفازت عاصمتنا الحبيبة بمسابقة التلوث من بين عواصم العالم أجمع. إنني أهيب بالمسؤولين إن لم يستطعوا بأنفسهم رؤية هذا التلوث، والتتأكد من الروائح الكريهة بمداخل عاصمتنا، أن يرسلوا من يثقون بدينه وصدقه لإعطائهم الحقيقة، وفي

خبر لجريدة الرياض يوم السبت ٥ شعبان عام ١٤٢٨هـ الموافق ١٨ أغسطس لعام ٢٠٠٧م تحذير البرفسورة سها باحجري رئيسة وحدة التغذية في مركز الملك فهد للأبحاث الطبية والذي أوضحت فيه: "إن تعرض الأطفال للموثات بيئية منذ وجودهم في أرحام أمهاتهم، يؤثر سلباً على نموهم العصبي وتتطورهم العقلي والإدراكي، وأضافت أن دراسات عدّة أثبتت أن تركيز الملوثات يرتبط مباشرة بدرجات الذكاء اللفظي والإدراكي عند الأطفال عند بلوغهم الحادية عشرة من عمرهم" كما أشارت إلى أن ٤٠٪ إلى ٣٠٪ من الأمراض المنتشرة في المجتمع ترجع في الأصل - وبصورة مباشرة - إلى تلوث الهواء.

وأنا هنا أسأل سؤالاً للمسؤولين في وزارة الصحة وهيئة الأرصاد وحماية البيئة، كم ستكون خسارة الدولة منآلاف الملايين من جراء علاج المرضى بسبب التلوث البيئي؟ كما أسألكم سيخسر الاقتصاد من جراء الإجازات المرضية؟ وكم سيخسر الوطن من أبنائه وبناته بسبب التلوث؟ وكم ستكون نسبة المتخلفين عقلياً من أبناء المملكة جراء هذا التلوث البيئي؟

ولقد ذكرت في مقابلة مع محطة الاقتصادية أنه ما لم يؤخذ بالحسبان تنظيف بيئتنا وتُتَّخذ إجراءات سريعة وصارمة بحق المحالفين، فسيصبح لدينا شعب مختلف عقلياً، وهذه هي المصيبة العظمى. لذا فإنني أدق جرس الإنذار للمسؤولين بالاهتمام بالبيئة، وجعل بيئتنا صحية، لأن العقل السليم في الجسم السليم، وعلى المسؤولين اختيار من تبرئ بهم الذمة ليكونوا مسؤولين عن بيئتنا وصحتنا، وإنما سيأتي يوم لا ينفع فيه الندم، فالمسؤول القوى الأمين هو ستار من النار لأن الله - سبحانه وتعالى - سيسأل هذا المسؤول يوم العرض عليه، والنبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "الدين النصيحة، قلنا: من يا رسول الله؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم" فجعل مقام النصيحة الدين كله. فأننا هنا أدلو بدلو بالنصيحة، وأرجو من الله العزيز القدير أن تكون هناك آذان صاغية للمسؤولين، لإصلاح ما أفسده بعض المهملين والمصرفين ومن لا تبرا الذمة بهم.

دور منظمات المجتمع المدني في إنشاء مراكز بحثية مضيئة

إن العمل والتقدم والرقي لا يأتي إلا بوجود مراكز الأبحاث المتميزة والتي تجلب وتجذب إليها أصحاب الاختصاص والباحثين كما هو معمول به في الدول المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. في مقالته الأسبوعية ومضات الحرف التي نشرت في جريدة المدينة في ١٤٢٧/١٩هـ يتطرق الدكتور خضر محمد عبد الرحمن الشيباني إلى كتاب العالم الفيزيائي العربي الدكتور احمد زويل والحاصل على جائزة نوبل في الفيزياء بإنشاء مراكز مضيئة عبارة عن مراكز علمية مميزة، وأن تدعم بالإمكانات المالية والبشرية بصفة استثنائية.

ويرى الدكتور زويل أنه بإمكان هذه المراكز المضيئة، أن تصل بالعلم والتكنولوجيا في المجالات التي عنيت بها إلى مصاف العالمية، كما يرى أن هذه المراكز المضيئة وهو يعتقد أي الدكتور زويل أنه يجب إيجاد البيئة المناسبة والأجواء الصالحة لنجاحها، وأن الوضع الراهن في الدول العربية غير صحي لنجاح هذه المراكز المضيئة، وهناك تجارب كثيرة في العالم العربي بإنشاء مراكز للبحوث والدراسات ولكن - ومع الأسف - لا توجد البيئة العلمية والاجتماعية المناسبة لنجاح هذه المراكز.

والسبب الرئيس الذي أراه بعدم نجاح هذه التجارب يعود أولاً وأخيراً للنظام البيروقراطي الذي تدار به هذه المراكز، وأكبر دليل على ذلك مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية حيث إن حكومتنا الرشيدة - أيدها الله - أمدت هذه المدينة بكل الإمكانيات المالية والإدارية، ومنحتها صلاحيات كبيرة ومضى أكثر من عقدين من الزمان ولم تر نلمس تقدماً علمياً، خاصة في المجالات التي يفترض أن تكون فيها قياديين، ومبuden مثل صناعة البترول والكهرباء وتحلية المياه. حيث ثبتت الإحصائيات العالمية - بما لا يدع مجالاً للشك - أننا أكبر دولة مصدرة للبترول، ويوجد لدينا أكبر مخزون في العالم، وكذلك تعتبر أكثر الدول في استخدام الطاقة الكهربائية وكذلك تحلية المياه. فكان من المفترض أن تكون نحن القياديين في هذه الصناعات وغيرها مثل البتروكيماويات، ويكون لنا السبق في الاختراعات في هذه الحقول، ولا أعتقد أن ما صرف ويصرف على هذه المدينة

موازيًّاً ومساويًّاً لانتاجها في هذه المجالات، وينطبق القول على مراكز البحوث في العالم العربي والإسلامي بسبب ما قاله الدكتور احمد زويل لا توجد البيئة الاجتماعية المناسبة، والسبب الرئيس - كما قلت سابقاً - يعود إلى البيروقراطية الحكومية ولم يكن مراكز البحوث العالمية أن تنبع إذا كانت تعمل بالنظام البيروقراطي الحكومي، والقول المأثور في الغرب: إن الحكومات هي أسوأ ما يدير البحوث والدراسات.

ومعلوم أن أفضل الجامعات، ومراكز البحوث في العالم هي أهلية، أو بما تتباه جمعيات المجتمع المدني، وأرى شخصياً أننا لو تمكننا - بتوفيق من الله - بتأسيس مراكز بحوث يتم تمويلها من القطاع الخاص، ومن فاعلي المعروف كما هو متبع في الغرب ومن مبدأ قوله - صلى الله عليه وسلم -: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعوه" ^(١) أو كمال قال. وأنا لا أدعى العلم الشرعي وتفسير أقوال وأحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - ولكن أعتقد أن من تبرع بمراكز البحوث وللجامعات الأهلية سيتحقق - بإذن الله - عنصرين من عناصر هذا الحديث ألا وهو ما الصدقة الجارية والعمل الذي ينتفع به.

فتتفقيف وقف يدر دخلاً على مراكز البحوث والجامعات الأهلية سيصيب صاحبه عصفورين بحجر واحد وهو ما الصدقة الجارية لهذه المراكز والجامعات، والعمل الذي سينتفع به من جراء الدراسات والاختراعات التي ستنتج عن هذه المراكز. وكذلك تعلم أبنائنا العلم الذي ينتفع به وإيجاد مراكز العلم والمعرفة والتي ستمكن - بإذن الله - خريجيها من العمل، وإثراء المجتمع بالعلماء والمفكرين والمهندسين والأطباء والذين سيؤدي عملهم إلى خير الأمة وقوة الإسلام فتصيب - بإذن الله - حسناً كثيرة لأن كل من يتخرج من هذه الجامعات ويؤدي عملاً ينتفع به، ستؤول حسنته هذا العمل أو جزء منها للمتبرع فتكثر - بإذن الله - حسناته وستستمر إلى يوم قيام الساعة.

الذى أرجوه من الله أن يعي خطباء وعلماء الأمة هذا الطرح، فينشروا هذا الوعي في خطب الجمعة ومواعظهم ودعوتهم إلى الله - سبحانه وتعالى - فلأن عمل

(١) أخرجه الترمذى وقال عنه حديث حسن صحيح.

سوياً إلى الرقي بأمتنا أمّه الإسلام وخاصّة بأمتنا العربيّة وأمتنا السعودية لمصاف الدول المتقدمة، وعليّنا الصبر لتوّي هذه المراكز والجامعات ثمرات استثماراتنا الخيرة والتي نرجو من الله المثلوية والأجر عنها.

فالمفلوطي المفكّر العربي الكبير - رحمة الله - يقول: "الزمان طويل في حياة الأشخاص ولكنه قصير في حياة الشعوب" ، هذا وأرجو من الله السداد والتوفيق لهذه الأمة.

متى نتشئ المعهد الاستراتيجي للأبحاث؟

في معظم الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية توجد لديها معاهد كثيرة للأبحاث الإستراتيجية، مما يسهم في رسم سياسات واقتصاديات هذه البلدان، لذا نرى كيف أمكن لهذه البلاد تحقيق سياسات عالية متوازنة تصب في مصالحها، وكذلك قوة اقتصاديات هذه البلدان. نحن في العالم الثالث وببلادنا واحدة منها - ومع الأسف - لا نولي مثل هذه المعاهد أي اهتمام، ومعظم قراراتنا إن لم نقل كلها آنية وتفاعل مع الأحداث الراهنة دون دراسة انعكاساتها على المستقبل وعلى الأجيال القادمة.

ولنوضح هذه الصورة فلنأخذ مثالاً على قرار زيادة إنتاج البترول إلى معدلات كبيرة جداً نسمع أنها ربما تصل إلى ١٥ مليون برميل يومياً، وذلك من تصريحات وزير البترول ورئيس شركة أرامكو، فللوهلة الأولى يعتقد الإنسان السعودي أن هذه الزيادة في الأسعار الحالية، ستحسن من الاقتصاد وستتمكن الدولة من سداد ديونها وسترتفع ميزانيات الدولة بما يسمح بضخ ملايين الريالات في الاقتصاد السعودي، والذي سينشأ بسببه زيادة الأعمال وزيادة أرباح الشركات والبنوك وهذه أخبار سارة تتلاطم الصدر.

ولكن أرى أنها آنية فنحن في بلادنا الحبيبة نعتمد على الله أولاً ثم على إنتاج البترول، ولا توجد لدينا موارد أخرى بأهمية البترول، ولكن غاب عن الكثيرين التأثير المستقبلي على البلاد. فالكل يعلم أن البترول وحقوله تكونت خلال ملايين السنين وأن هذه السلعة الخام لا تتجدد، وإن اكتشفت حقول جديدة، فإن إنتاج هذه الحقول لا يعادل زيادة الإنتاج، إضافة إلى تأثير زيادة الإنتاج على مكامن البترول وهي التجويفات الجيولوجية التي تحفظ وتجمع البترول الخام تحت الأرض (خزانات أرضية).

فنحن نعلم - والعالم يعلم - أن أمريكا بدأت بتخزين البترول منذ السبعينيات، كما أن الصين تعمل نفس الشيء الآن أي تخزن البترول في تجاويف الأرض أو ما يسمى (Salt Dome) فهل يعقل أن نقوم نحن بإنتاج كميات كبيرة من البترول يزيد كثيراً عن احتياجاتنا من هذه السلعة النادرة والتي لا تتجدد بل تنقض؟

بينما يقوم الآخرون بتخزينها في جوف الأرض؟.

هناك معادلة غير صحيحة البتة و يجب على المسؤولين في حكومتنا الرشيدة دراستها بعناية. نحن نعلم أن أمريكا تضغط على الدول المنتجة للبترول لزيادة إنتاجها أولاً لصالحها الخاصة وثانياً لتجريد هذه الدول من أداة ضغوط قوية جداً.

إنني لأرجو من مجلس الشورى الموقر تبني دراسة تأثير زيادة الإنتاج على الاقتصاد الوطني وعلى الأجيال القادمة، فهذه أمانة في أعناق كل محب لهذه البلاد وأهلها ومن المواطننة الحقة تقديم مصلحة الوطن والمواطنين على كل اعتبار. ويقول الله- سبحانه وتعالى- : ﴿إِنَّمَا يُنَصِّرُ اللَّهُ يَنْصُرُ كُمْ وَيَنْهَا أَقْدَامَكُمْ﴾ (٧) (سورة محمد- آية ٧). ويقول النبي- صلى الله عليه وسلم- : "كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته" أو كما قال. ماذا نقول لله- سبحانه وتعالى- يوم الحساب يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، هل المكتسبات الآنية أهم من مصلحة الوطن والمواطن، أم أنه من الأحرى أن نفك التفكير السليم بعد الدراسة والبحث، لنتوصل إلى الحل والقرار الأسلام.

مازلت أكرر وأرجو من ولاة الأمر- حفظهم الله- وكذلك مجلس الشورى الموقر تبني إنشاء معاهد استراتيجية سواء ما يخص البترول، أو الاقتصاد، أو السياسة، لنجنب أنفسنا وأهلينا والأجيال القادمة القرارات الخاطئة والتي سيكون لها انعكاسات سلبية كبيرة علينا جميعاً.

المشكلة الإسكانية

تقول نظرية ماسلو للاحتياجات التدرجية (Maslow Hierarchy of Needs) : إن أول ما يبحث عنه الإنسان هو الطعام، ثم يأتي المسكن، ثم ضمان المأكل والمسكن "الراتب ومن ثم المركز المرموق، ثم إرضاء النفس". فترى أن السكن يأتي ثاني احتياجاتبني آدم بعد المأكل، وهذا الاحتياج - ألا وهو السكن- مهم جداً للإنسان وعائلته، لهذا يسعى كل منا لتأمين السكن. وتعطى الأولوية للملك إن كان باستطاعة الإنسان سواءً بالبناء أو شراء السكن الجاهز، وفي حال تعذر ذلك يلجأ الإنسان إلى الإيجار أو ما يسمى بالعامة "الدم الفاسد".

نرى في الدول المتقدمة والنامية على حد سواءً إمكانية الموظف سواءً في القطاع الخاص أو العام تملك المنازل والشقق بواسطة التقسيط، ونحن نعلم أنه ليس بإمكان أي مؤسسة مالية مثل البنوك، أو المطورين العقاريين المشاركة الفعالة بتلبية احتياجات المواطن من الإسكان بالتقسيط، لأن ذلك يتطلب مبالغ كبيرة جداً تتعذر قدرة المطور المالي أو البنك، لأن التقسيط لمدة طويلة يستهلك مبالغ طائلة - كما قلنا - لذا نرى في الغرب خاصةً مشاركة مؤسسات التقاعد (Pension Funds) والمُماثلة لها هنا في المملكة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتقاعد.

فيكون دور المطور هو البناء، ودور البنوك تمويل الإنشاء. ثم تُتابع عقود الشراء بالتقسيط مؤسسات التقاعد هذا ما هو معمول به في الغرب. أما في المملكة فلم نر هذه القاعدة يُعمل بها، ولا نرى مطورين بمعنى الكلمة ما عدا شركة دار الأركان، والتي بدأت فعلاً بتنفيذ وحدات سكنية عبارة عن شقق بمتناول الطبقة الوسطى والموظفين، ولكن ما لم تتدخل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتقاعد بثقلهما، فلن نتمكن من تحقيق رغبة ولادة الأمر بإيجاد الإسكان بأسعار معقولة وبتقسيط مريح، والسبب الرئيس لاحجام هاتين المؤسستين عن الدخول في الرهن العقاري، هو - ومع الأسف - الأنظمة البالية المعروفة بها في المملكة.

فمثلاً لو توقف مشتري العقار عن التسديد فلا ملجأ للمُقسّط إلا القضاء،

ولكننا نعلم مشاكل القضاء لدينا وقلة القضاة، إضافة إلى أنه لا داعي أساساً لإحالة المفترض للقضاء لأنـ الله سبحانه وتعالىـ يقول في محكم كتابه:
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ (سورة المائدة- آية ١)، والعقد هو شريعة المتعاقدين فال الأولى أن يُقدم المفترض طلباً للشرطة بعد إنذار المفترض، ومن ثم يخلِي المفترض السكن بقوَّة النظام وقوَّة العقد الموقع.

ولقد سبق لمجموعة العطيشان أن قامت بدراسة مبدئية للتطوير العقاري، وبينت الدراسة أن مُعظم من تم استئجارهم، إن لم نقل جميعهم، أبدوا استعداداً لدفع الدُّفعة المُقدمة لشراء سكن ودفع $\frac{1}{2}$ مرتبهم للقسط الشهري . ولقد تم عقد ندوة حضرها مستثمرون، وبنوك ومطورون، عقاريون، ومسؤولون حكوميون، فالكل أبدى استعداده للدخول في بناء السكن المُيسِر ولكن كان تخوف الجميع من عدم استمرار المفترضين في دفع الأقساط، مما سيسبب لهم خسائر فادحة وخاصة مؤسسات التقاعد، لأنها تدفع مرتبات شهرية للمتقاعدين والأرامل وأبنائهم: فاليُسُولون في المؤسسات التقاعدية يحجمون عن الدخول في تمويل الإسكان خوفاً من ضياع حقوق المشتركين فيها.

ونحن متاكدون من حرص ولاة الأمرـ حفظهم اللهـ وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين، وسمولي عهده الأمين على توفير السكن لكل مواطن، ولقد قامت الدولة منذ أوائل السبعينيات الميلادية بإنشاء صندوق التنمية العقاري، بما في ذلك تمويل رجال الأعمال لتنفيذ مشاريع سكنية وإدارية، ولكن مهما كانت موارد الدولة فلا يمكنها تلبية احتياجات المواطنين من السكن.

ولا توجد دولة في العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع تحقيق ذلك، ولكن يمكن لمؤسسات التقاعد تمويل وشراء عقود التقيسيط كما هو معمول به في كثير من بلدان العالم.

وكل ما نحتاجه من ولاة الأمرـ حفظهم اللهـ هو تمكين المستثمرين في الإسكان بالتقسيط المريح من الحصول على أموالهم.

وسبق لي أن كتبت في جريدة الاقتصادية نقداً للقضاء والقضاة في المملكة، وقدمت عدة اقتراحات وأراء لو طبقت لكان بالإمكان الإسراع في البت في القضايا وتحسين مستوى القضاة، حتى إنه قد يقبل صاحب الحق بربع حقه ولا يذهب

للقضاء مما شجع النصابين والمحتالين لأكل أموال الناس بالباطل.

أنا أرى أنه حان وقت لتفعيل مسار وزارة العدل ونظامها، وجلب دماء شابة مُخلصة لدينها وملحثها وببلادها، كما أنه قد حان الأول لوضع أنظمة قوية تحفظ حقوق المستثمرين وتلبي طلبات المواطنين بامتلاك سكن، ولا ندع للمحتالين والنصابين طريقة لإيقاف عجلة التقدم والازدهار. هذا من جهة ومن جهة أخرى أرى أن تكلف الحكومة الهيئة السعودية للمهندسين بوضع تصاميم هندسية اقتصادية تطبق عليها الهندسة القيمية، ووضع أنظمة رقابة من الهيئة على المكاتب الاستشارية الهندسية، بحيث يتم تصميم الوحدات السكنية التي تلبي طلب الساكن دون زيادة في السعر، سواءً بصعوبة التنفيذ أو زيادة في التصميم الإنسائي عن المطلوب. كما أطالب بتقديم الإعلانات والمنح للجامعات للأبحاث في مواد البناء، وتشجيع المكاتب الاستشارية بإيجاد بدائل البناء وأساليب التنفيذ والتي حتماً ستؤدي إلى تقليل تكلفة البناء، ومن ثم تقديم أسعار مناسبة وفي مقدرة كل مواطن حسب حاجته وامكاناته. كما أرى أن الدولة يجب أن تتحمل مسؤولية تخطيط ضواح في جميع مدن المملكة، وربطها بالمراكم الرئيسة للمدن بشبكة طرق سريعة وقطارات، وتطبيق سياسة التخطيط الحضري الذي قامت وزارة البلديات الشؤون البلدية والقروية- مشكورة- بدراستها دراسة مستفيضة وعرضها على لجان في مجلس الوزراء، وتم إقرارها من مجلس الوزراء الموقر ولكن- ومع الأسف- لم تر النور حتى تاريخه إلا بعض المحاولات الخجولة.

من يحمي المواطن من هذه الأخطار؟

بذلت حكومتنا الرشيدة الجهد بإنشاء الوزارات والإدارات الحكومية، لتقديم أفضل الخدمات للمواطن والمقيم على حد سواء. ولا ننكر بروز بعض هذه الأجهزة الحكومية وغياب الأخرى، حتى إن المواطن أصبح في حيرة من أمره من يحميه ويحمي صحته وصحة أبنائه وعائلته من التلوث البيئي ومن الإزعاج؟! إذا ازداد عن حده يعتبر تلوثاً بيئياً في الغرب والدول المقدمة". ومن المواد الغذائية الفاسدة التي يخشى أن تصيب المواطنين بأمراض خطيرة من جراء تناولها.

من يحمي أملاك المواطن من مستأجر لا يدفع الإيجار، فيضطر المؤجر للتنازل عن حقه في الإيجار مقابل إخلاء المنزل، أو شيكات بدون رصيد؟! من يحمي المواطن من خلل في صيانة السيارات أو إطاراتها؟! وغير ذلك من مضائقات يمر بها المواطن يومياً، ستنستعرض بعضاً منها على عجلة في هذه المقالة، لعل وعسى أن يتتبه المسؤولون لواجباتهم التي يتقادرون عنها أجراً، فيحالوا رواتبهم ويقوموا بواجبهم الذي من أجله حصلوا على هذه الوظائف سواء على مستوى أعلى الوظائف، أو موظف الصادر والوارد.

لقد كتبت الاقتصادية في صفحتها الأولى عن قضية اللحوم الأوروبية، وخاصة لحوم البقر والتي يشتبه بإصابتها بمرض جنون البقر، كما ذكرت الاقتصادية أن وزارة التجارة تحذر المستوردين الذين يتحايلون على الوزارة بخصوص المنشأ وملاحظة الوزارة. وكأنه شأن لا يعنيها - زيادة استيراد لحوم البقر من دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولي هنا وقفتان، الأولى: وهي تهم صحة المواطنين فالأحد يوزارة التجارة أن تضع حظراً على استيراد لحوم البقر من أي جهة في العالم خاصة، وإننا نعلم أن هناك الكثير من ضعيفي التفوس سواء مواطنين، أو مقيمين، أو تجاراً أجانب لا يهمهم إلا كسبهم المادي بغض النظر عن المخاطر الصحية التي ربما تحدث بسبب استهلاك المواطنين لهذه اللحوم المصابة بحمى الوايبي المتتصعد. إن في ذلك لعبرة وتنصريه ذكرى لكل عبد منيبي، وأنا أجزم أن عدم توفر لحوم البقر لن يؤثر - لا من قريب ولا من بعيد - على رفاهية المواطن خاصة إذا قصد من

ورائه صحة المواطن، وهناك بدائل كثيرة منها لحوم الجمال والدواجن والأغنام، والأسماك، وحتى الطعام النباتي. فالأولى بوزارة التجارة أن تضع حظراً ويسرع وقتَ على جميع لحوم الأبقار، سواء المبردة، أو المثلجة، أو المصنعة، أو المعلبة أي جميع أنواع منتجات لحوم البقر.

أما الوقمة الثانية فيقول المثل الشعبي: "من أمن العقوبة أساء الأدب" ويقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَتَأْوِي إِلَّا لَبَبٍ لَمْلَأُمْ تَتَفَوَّنَ﴾ (سورة البقرة- آية ١٧٩)، فالأولى بوزارة التجارة أن تضع جزاءات وغرامات رادعة لكل من تسول له نفسه العبث بصحة المواطن والمقيم، فهذه مسؤولية وزارة التجارة التي أطالتها باتخاذ إجراءات رادعة وسريعة بهذا الخصوص، وليس فقط التحذير، وكل من يدخن السجائر يقرأ على العلبة تحذيرا بمضار التدخين على الصحة، والقليل من يرتدع، فالعقوبة هي الرادع وليس التحذير.

وما زلتنا بقصد وزارة التجارة فهناك عدة ملاحظات تلقي الكثير من الملاحظين- منها على سبيل المثال وليس الحصر- القشطة المعلبة. فمثلاً هذا المنتج لا توجد على العلبة أي معلومات عن المكونات، أو الفوائد الغذائية، أو حتى السعرات الحرارية كما هو متبع في كثير من المواد الغذائية، والتي أطالت وزارة التجارة عدم السماح لأي منتج بالتداول ما لم تدون عليه هذه المعلومات لحماية المواطن المسكين، كما يجب على وزارة التجارة حماية حقوق الناس، وخاصة فيما يتعلق بالشيكولات التي ليس لها رصيد، فهناك قضايا كثيرة معروضة على لجان وزارة التجارة للنظر فيها بما يخص الشيكولات المسترجعة والتي ليس لها رصيد. فال الأولى أن يتم صرف هذه الشيكولات التي أصدرت مقابل خدمة أو تجارة.. الخ فهي أداة مستحقة الدفع مثلها مثل النقد في الدول المتقدمة، أما لدى وزارة التجارة فهي لا تساوي الحبر الذي كتب به، وأجزم أنه لو شكلت لجنة من مؤسسة النقد السعودي ووزارة المالية لمراجعة بعض القضايا بشكل عشوائي فيما يخص الشيكولات بدون رصيد والتي تنظر فيها لجان وزارة التجارة، لرأينا العجب العجاب، ولو وضحت الصورة، لرجع الحق إلى ناصبه والكلام عن وزارة التجارة لأنها المسؤولة الأولى عما يتم استيراده لهذه البلاد، وهي المسؤولة عن

علاقة التجار فيما بينهم من خلال هيئة حسم المنازعات التجارية، وهي المسؤولة عن إعطاء التصاريح لزاولة التجارة عن طريق تأسيس الشركات أو المؤسسات الخاصة، فهي من أهم الوزارات التي لها علاقة مباشرة بالمواطن من حيث غذائه وماله وهذا الركيزان الأساسيان للمعيشة، فوزارة التجارة مقصورة أي تقصير بهذا الخصوص، واعتقد أنها تحتاج إلى وقفة قوية، وجلب الكفاءات الوطنية المخلصة للنهوض بمهامها لرفاهية المواطن وصحته وماله.

ولى وقفة أخرى فيما يخص البيئة من تلوث الهواء من عوادم السيارات القديمة، فربما أن أكبر عامل ساعد في تلوث الهواء هو عوادم السيارات القديمة، والتي تناثر في أجسادنا السامة، فعندما كانت إدارة المرور في بداية تطبيق الفحص الدوري السنوي تسير الدوريات ونقطات التفتيش للتحقق من إجراء الفحص الدوري لكل سيارة، كان تلوث الهواء أقل بكثير مما هو عليه الآن، فلماذا لا تعود إدارة المرور للتطبيق القوي لفحص السيارات، وحيثما لو تنظر وزارة الداخلية بإعطاء ترخيص أو تراخيص لعدة شركات لإجراء الفحص الدوري، فسيكون مكان الفحص الدوري في متداول الجميع، فتحمي المواطن من تلوث البيئة والذي تسبب فيه عوادم السيارات القديمة.

أما فيما يخص الإزعاج، فاذكر أنتي عندما كنت أدرس في الولايات المتحدة الأمريكية، كان لا يسمح بإصدار أصوات مزعجة خاصة بين الساعة التاسعة مساءً حتى الساعة السابعة صباحاً، وأقصد إصدار أصوات مزعجة مثل تعليمة صوت التلفزيون، أو الموسيقى أو خلافه، وفي بريطانيا لا يسمح لصاحب الشقة أن يدق مسماراً في الحائط بين الساعة الثامنة مساءً وحتى الساعة التاسعة والنصف صباحاً، ونحن في بلادنا الحبيبة تقوم أجهزة الحفر مثل الدقاقات، والتي تصدر أصواتاً مضرة على السمع، بعمر الصخر بالقرب من غرفة نوم المواطن المسكين الذي يحاول أن ينام أو ينوم أطفاله، وكذلك الشيوخ والعجائز الذين يتضايقون ولا حول ولا قوة لهم.

وعندما يحاول المواطن التفاهم مع مقاول الحفر يقول له: إن عنده ترخيص من البلدية، أي عنده ترخيص حكومي رسمي بإزعاج المواطن. ولا حول ولا قوة للمواطن المسكين إلا الإذعان لهذا الإزعاج المضر بالصحة بجميع المقاييس،

وبموجب تصريح من الجهات الحكومية المعنية، فأنا لا أطالب بإيقاف الأعمال، إنما أطالب بتحديد الوقت المسموح للمقاول العمل فيه خاصة بالمناطق المأهولة بالسكان، أو بالقرب من المستشفيات أو المدارس... الخ.

اعتقد أنه لو حدد وقت ما بين الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً ومن ثم من الساعة الثالثة ظهراً حتى الساعة السادسة مساءً في فصل الشتاء، وتحتار أوقات مناسبة في فصل الصيف، لحققت راحة المواطن بدون أي كلفة على الدولة، فلماذا لا يقوم المسؤولون عن إعطاء التراخيص، وأقصد البلديات بتنظيم أوقات عمل الأجهزة المضرة بالسمع والصحة والأجهزة والمعدات ذات الأصوات المزعجة؟! كما يوجد في بلاد الغرب واليابان نظام يسمى استرجاع السيارات والمعدات والتي تكتشف الشركات المنتجة أن بها خللًا في الصناعة، ولم نسمع أنه تم ذلك في بلادنا الحبيبة ماعدا موضوع الإطارات والتي صدرت عنها ضجة إعلامية، من يحمي سلامـة المواطن من وكلاء السيارات والإطارات؟!

إن هناك أموراً كثيرة تهم المواطن وصحته ورفاهيته لا مجال لذكرها جمـيعـا هنا، وإنما أردت أن أوضح صورة من معاناة المواطنين، وأرى أن تنشأ هيئة مستقلة لحماية المواطن يتم اختيار أعضاء مجلس إدارتها بالانتخاب من المواطنين المؤتـقـلـةـ بأمانـتـهمـ وزـارـتهمـ، وـتـتـولـيـ الـدـوـلـةـ الـصـرـفـ عـلـىـ هـذـهـ الـهـيـئـةـ، وـتـكـوـنـ مـسـتـقـلـةـ استقلالاً تاماً عن الدولة، وأعضاء مجلس إدارتها مستقلون عن كل جهة، فيتم بذلك تحقيق حماية المواطنين كما يجب أن تكون.

دور البحث العلمي في دعم الرقي التعليمي^(١)

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أُوتِنَشَ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا فَقِيلَ لَهُ﴾ (سورة الإسراء - آية ٨٥)، ويقول أيضاً سبحانه وتعالى: ﴿يَتَعَشَّرُ الْجِنُّ وَالْإِنْسُونُ إِنْ أَسْتَطَعُتُمْ أَنْ تَفْدُوا مِنْ أَفْطَارِ أَسْمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَأَفْدُوا لَا تَنْفَذُونَ إِلَّا بِسُلْطَنِنِ﴾ (سورة الرحمن - آية ٣٣)، والسلطان هو العلم ويقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة النمل: ﴿قَالَ يَكِينُهَا الْمَلَوْأُ إِلَيْكُمْ يَأْتِيَنِي بِعِزْمَهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُنِي مُشْلِمِينَ﴾ (٢٨) ﴿قَالَ عَفَرِيتٌ مِنْ الْجِنِّ أَنَا مَالِكُهُ يَهُ، قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِذِنِي لَقُوَّى أَمِينٍ﴾ (٢٩) ﴿قَالَ الَّذِي عَنْهُمْ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا مَالِكُهُ يَهُ، قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَ إِلَيْكَ طَرْفَكَ...﴾ (سورة النمل - آية ٤٠-٣٨) إلى آخر الآية. والكتاب هنا هو العلم والمعرفة وللعلم فلقد نقل هذا العالم (الإنسي)، لأن الله فرق بين عفريت الجن وبين الذي عنده علم من الكتاب، فيقول المفسرون: إنه إنسان عالم "نقل عرش بلقيس من مملكتها في سبا في أرض اليمن إلى بيت المقدس في فلسطين بلمح البصر" أي أنه نقل العرش من خلال تحليله إلى ذرات صغيرة نقلت كما تنقل الصور المرئية عبر الأقمار الصناعية. ولقد كنت أشاهد عندما كنت أدرس في أمريكا أوآخر الستينيات الميلادية برنامج يسمى Star Trick حيث كان هذا المسلسل الخيالي ينقل الإنسان والأجسام بواسطة الأشعة أوتحليل الجسم الجاف أو الحي إلى ذرات، وقد حثّ رب العزة والجلال أن نعمل حيث يقول جل من قال: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (سورة التوبة - آية ١٠٥)، ويقول الشاعر:

العلم يرفع بيته لا عماد له والجهل يهدى بيت العز والشرف

ويقول مستشرق غربي لو علم العرب والمسلمون ما في هذا القرآن من علوم، لسبقوا العالم بالقدم والرقي.

وأقول الآن وسبق لي أن كتبت عن موضوع الأبحاث والدراسات في جريدة الاقتصادية عدة مقالات بهذا الخصوص، ولقد ذكرت في بعضها أن الدول

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٣٧١٩) الأربعاء ١٧ ديسمبر ٢٠٠٣م بعنوان (معضلة التعليم... والحق المكتسب).

العربية مجتمعة لا توجد بها جامعة واحدة قدمت أبحاثاً ودراسات استفاد منها العلم، أي ما يخص التقدم التكنولوجي، ونحن نعلم أن إسرائيل وحدها تنفق ما قدره ٣٪ من دخلها القومي في البحوث والدراسات، حتى أن قارة أفريقيا الفقيرة تتفق ما مقداره ١٪ من دخلها القومي، بينما الدول العربية مجتمعة لا تتفق أكثر من ٤٪.

إنتي بهذا العرض السريع لواقع ملموس حيث يقوم علماؤنا ومهندسونا العرب والمسلمون بالهجرة إلى الغرب، لإيجاد السبل، والإمكانات، والمخبرات، والمعامل التي تعينهم على أبحاثهم بجانب الإغراءات المالية والدخول الكبيرة التي يحصلون عليها خلافاً لبلدانهم، ونحن في العالمين العربي والإسلامي نخسر مئات الملايين على هجرة العقول إلى البلدان المتقدمة، لذا أرى أنه حان الأوان لعلماء الدين وطلبة العلم الاجتهاد وبالفتواوى التي تعين فاعلي الخير بالتبرع للأبحاث والدراسات، لتتمكن شعوبنا من التقدم التقني الذي سيكون مردوده كبيراً لشعوبنا ولديننا الحنيف انطلاقاً من أمر الله - سبحانه وتعالى -: "وَقُلْ أَعْمَلُوا" وقوله: "وَأَعْدَا لَهُمْ".

وعلى الحكومات العربية الفنية وخاصة في الخليج، وحيثما لو يتبنى مجلس التعاون الخليجي تخصيص ٣-٢٪ من الدخل القومي للدول الخليج، لإنشاء جامعات ومراكيز أبحاث يتم جلب علماء لها من الدول المتقدمة ذوي الأصول العربية والإسلامية وحتى من القوم أنفسهم، فالعلم لا يفرق بين الأديان والأجناس. أقول لم لا يتم إخراج فتاوى من علماء المسلمين تبين الأجر العظيم الذي سيناله المtribع للعلم والأبحاث والدراسات، مع دعم الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون للعلم والعلماء والأبحاث. أقول لو تم ذلك لاستطعنا - بمشيئة الله - الرقي بشعوبنا لمصاف الشعوب المتقدمة علمياً واقتصادياً وسياسياً. والله أمال التوفيق للجميع.

كيف نقضي على معضلة التعليم (١)

في خبر بجريدة الرياض بعدها رقم (١٢٨١٧) يوم الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٢٨م بأن موقع الرياض الإلكتروني أجرى استفتاء حول مدى التفاؤل بالحصول على مقعد دراسات بعد التخرج من الثانوية، والذي شارك فيه (١١١٢٠) زائراً وهذا العدد من المشاركون يعتبر نسبة عالية بالنسبة لدراسات الإحصاء والاستفتاء حالياً أمر ما. ومن المؤسف أن نتائج هذا الاستفتاء تشير الخيبة لدى الكثيرين من خريجي الثانوية العامة وأولياء أمورهم، فمن نتائج هذا الاستفتاء أبدى ١٩٪ من المشاركون تفاؤلهم بالحصول على فرصة تعليم جامعي، بينما ٦٦٪ كانوا متشائمين من الحصول على التعليم الجامعي. لذا فأرى وجوب دراسة هذا الاستفتاء من قبل المختصين بالتعليم الجامعي والتعليم المهني.

إن التعليم هو حق مكتسب لكل مواطن ومواطنة ليس في بلادنا فقط، ولكن في جميع أنحاء العالم بما في ذلك العالم الثالث، ولقد كانت هناك أخطاء في الماضي بخصوص السماح بإنشاء الجامعات والكليات الأهلية، والآن - وبفضل الله - تم توجيه حكومتنا الرشيدة والسماح بإنشاء الكليات والجامعات الأهلية، وسنرى - بمشيئة الله - في المستقبل القريب إنشاء العدد الكافي من الكليات، والجامعات الأهلية والحكومية التي ستكون عوناً بعد الله للرقي ببلادنا الحبيبة، وإتاحة فرصة التعليم الجامعي لمعظم خريجي وخريجات الثانوية العامة.

ولكن حتى الانهاء من إنشاء هذه الجامعات والكليات نرى آلافاً من الطلبة والطالبات السعوديين يضطرون إلى السفر للخارج لمواصلة التعليم الجامعي، فيما حبذا لو تقوم وزارة التعليم العالي بدراسة إعادة الابتعاث للتخصصات المطلوبة مثل الطب، والهندسة، والكمبيوتر والتمريض، فمثلاً فيما يخص التمريض هناك خبر في جريدة الوطن السعودية العدد (١٠٢٢) وتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ يقول: "إن خبير صحي سعودي (طلب عدم ذكر اسمه) يطالب بضرورة دعم حكومي فعال لتدريب وتأهيل السعوديين والسعوديات في قطاع التمريض، حيث إنه

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٤٧٢٢) بتاريخ ٢ رمضان ١٤٢٧هـ الموافق ٢٥ يناير ٢٠٠٦م بعنوان (دعم الأبحاث العلمية).

ينفق ما يقارب ٥ بليون ريال كرواتب للمرضى والممرضات" ، فتخيل عزيزي القارئ أن هذا المبلغ الكبير في حقل صغير يصرف داخل المملكة خاصةً إذا علمنا أن هيئة التمريض العاملة في السعودية بلغت (٦٧٤٠٠) ممرض وممرضة، فهذا يعني فتح (٦٧٤٠٠) بيت وربما أضعاف هذا الرقم بالنسبة للخدمات المساندة. وكذلك إعادة النظر في الانتساب سواء محلياً أو خارجياً مما يتبع لشريحة كبيرة من الطلبة والطالبات التحصيل العلمي الجامعي.

ويقول المؤرخ والأنثروبولوجي إيمانويل تود في كتابه ما بعد الإمبراطورية (دراسة في تفكك النظام الأمريكي): "إن أهم الأخطار على الإمبراطورية الأمريكية وقوتها هو التعليم وتحديد النسل، وبين في دراسته أن نسبة التعليم في بلاد كثيرة قفزت كبيرة فعلاً، فمثلاً قفزت نسبة التعليم في مالي من ١٤٪ إلى ٤٠٪ خلال العشرة سنوات الماضية، وفي النiger من ٢٢٪ إلى ٦٥٪، ووصلت نسبة التعليم في الفلبين ٩٥٪، وفي سيرلانكا ٩٢٪، وتتفاوت هذه النسب من بلد إلى آخر ولكنها في مجملها في زيادة مستمرة.

لذا علينا جميعاً حكمة وشعباً تسخير كل إمكانياتنا للتعليم، فهو الأمل بعد الله للارتقاء والازدهار، وهو أساس الاقتصاد والرقي، وإنني لأجزم بأن إتاحة التعليم الجامعي لكل راغب فيه سيقلل من مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لأن التعليم بحد ذاته رادع ذاتي لسوء الأخلاق والابتعاد عن النهج غير القويم والاقتراب من النهج القويم الذي نرجوه لشبابنا وشاباتنا فالشاعر يقول:

العلم يرفع بيّتاً لا عمد له والجهل يهدم بيّت العز والشرف

ولنا في التراث الإسلامي معين لا ينضب بتشجيع العلم حيث جاء في الأثر: "اطلبو العلم ولو في الصين" ، أو كما قال المثل: "اطلبو العلم من المهد إلى اللحد". فالعلم والتعليم هو أساس رقي الأمم.

هموم التعليم^(١)

في مقالتي بعنوان معضلة التعليم ودور الأثرياء في العدد رقم (٢٨٤٤) تاريخ ٢٤/٧/٢٠٠١م، تطرقت لموضوع التعليم الجامعي، واقتصرت استقطاع ٢٠٪ من أرباح البنوك وكذلك وكالات السيارات والأجهزة المنزلية وتخصيصها بيند في ميزانية الدولة، بغرض التوسيع في التعليم العالي وإنشاء المعاهد والكليات والجامعات، وحدث لمقالتي اختزال كبير مما أفادها المعني، وكان أهم اختزال هو المنطق والمسبيات من وراء طلب فرض ضريبة بحدود ٢٠٪ على صافي أرباح البنوك والوكالات، وهذا المنطق ينبع من أن الدولة - حفظها الله - تحمي البنوك بعدم إصدار تراخيص جديدة لأي بنك، وكذلك حماية الوكالات، على أن بعض وكالات السيارات وخاصة الألمانية تحفظ عمولة الوكيل من بلد المنشأ، أي أنه لو فرضنا اشتريت سيارة جديدة من وكالة هذه السيارات من ألمانيا، فإنك تدفع عمولة الوكيل بالمملكة إذا كنت تريد أن تصدرها للمملكة.

فمادام الحال هكذا وأن هناك أرباحاً كبيرة لهذه البنوك والشركات، فأرجى - للتوضيح الصورة أكثر وأكثر - أن تقوم الدولة ممثلة بمؤسسة النقد بعقد اجتماع مع البنوك فتخيرها إما بدفع هذه الضريبة والتي ستذهب إلى التعليم العالي وفي ذلك فائدة للبنوك على المدى الطويل، حيث ستساعد إنشاء هذه المؤسسات التعليمية على سعودة الوظائف مما سيزيد في الحركة الاقتصادية داخل البلاد والمثل يقول: "القليل من الكثير كثير والكثير من القليل قليل" وإنما تسمح الدولة بفتح باب تراخيص لزيادة المنافسة وخاصة البنوك الإسلامية التي ستسعى لإنقاذ المودعين بتشغيل أموالهم إسلامياً، وبذلك سنزيد الأموال ما بين الناس وسينتعش الاقتصاد.

أما بخصوص الوكالات فتخيرها الدولة إما بفتح الباب وإلغاء نظام الوكالات والضغط على الشركات المصنعة بفتح باب البيع لأي تاجر بدون دفع عمولات الوكيل الأصلي، أو دفع ضرائب التي تحددها الدولة، وأرجى أن هذا من العدل أما فرض ضرائب عشوائية على التجارة أو المواطنين فهذا أمر لا أقره شخصياً،

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٨٦١) الأربعاء ١٥ أغسطس ٢٠٠١م.

وأجزم أن الدولة لا تقره، لذا لزم على توضيح المعنى الأساسي من اقتراحى في
مقالات السابقة.

أعود مرة أخرى لموضوع التعليم الجامعي أو ما يسمى التعليم العالى فكما يعلم الجميع أن جميع الأسر السعودية وكذلك أسر المقيمين يشمرون عن سواعدهم لتسجيل ابنائهم في الجامعات والكليات سواء داخلياً أو خارجياً، بهدف التحصيل العلمي، مما يضع ضغوطاً كبيرة على ذوي الطلبة، فتبدأ الواسطات في كل اتجاه، وفي حالة عدم التوفيق في القبول داخل المملكة يبدأ البحث المضني عن جامعة أو كلية في دول الخليج أو أي دولة عربية، ومن ثم يبدأ الضغط الاقتصادي على ذوي الدخول المتوسطة. لذا فإني بجانب اقتراحى السابق أرى فرض ضريبة على صافي أرباح البنوك والوكالات تخصص للتعليم، كما أرى أن هناك حلولاً أخرى مرادفة ومتوازية معها وهي:

أولاً، تحويل بعض الكليات الأدبية والنظرية مثل التاريخ والجغرافيا والعلوم الاجتماعية وبعض كليات الشريعة إلى كليات علمية مثل الطب، والهندسة، والحاسب الآلي وكليات التمريض والعلوم الطبية، والتي عليها طلب كبير، وتؤمن العمل لخريجيها، ولا يعني ذلك التخلص الكلي عن الكليات الأدبية والنظرية، بل الحد منها في الوقت الحاضر لأن هناك مهماً وهناك أهم.

ثانياً، أرى أن تضاف سنة دراسية في جميع الجامعات والكليات كما هو معمول به في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وهي السنة التحضيرية، فيقبل أكبر عدد من الخريجين ويتم التخصص بعد هذه السنة التحضيرية، وحسب معدلات محددة مسبقاً لكل تخصص فتتخصص من الواسطات ويتم قبول الأحق والأفضل في كل تخصص، مما سيحسن من أداء الطلبة في كل تخصص وينعكس ذلك على تحصيلهم العلمي.

ثالثاً، فتح باب الترخيص للجامعات والكليات والمعاهد الأجنبية لإنشاء فروع لها بالملكة.

كما لي أيضاً تعليق أخير حيال إلغاء السكن الجامعي في الجامعات، وهذا أمر مخالف لجميع الأعراف التعليمية، لأن وجود سكن للطلبة داخل حرم

الجامعة يشجع الطالب على التحصيل العلمي، كما يساعد الطلبة الفقراء وذوي الدخول المتدنية.

التفكير الإيجابي^(١)

يحضنا ديننا الحنيف على التفكير الإيجابي المثر والهادف والبناء، والذي بموجبه تقدم الغرب والشرق الصناعي وذلك من خلال تبني ثقافة التفكير الإيجابي، ونحن - ومع الأسف - نختلف عنهم ونلهث وراءهم لعلنا نصل إلى ما وصلوا إليه، فلا العمل وحده ولا القوانين والأنظمة هي التي تقود العالم للتقدم والرقي في جميع ميادين الحياة.

يقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة المؤمنون: ﴿أَدْفَعَ بِإِلَيْهِ هُنَّ أَحْسَنُ النَّاسَةَ﴾ (٩٦) (سورة المؤمنون آية ٩٦)، ويقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة فصلت: ﴿وَلَا سُوءٍ لِمَنْ حَسِنَ وَلَا إِلَيْهِ أَدْفَعُ بِإِلَيْهِ هُنَّ أَحْسَنُ﴾ (٢٤) (سورة فصلت آية ٢٤)، وما يلقنها إلا الذين صبروا وَمَا يُلْقَنُهُمْ إِلَّا دُورٌ حَظِيرٌ عَظِيمٌ (٢٥) (سورة فصلت آية ٢٥).

ويقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة البقرة: ﴿يَتَأَبَّلُهُمُ الَّذِينَ أَمْنُوا أَسْتَعِنُ بِكَرَمِكَ وَالصَّلَوةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (١٥٣) (سورة البقرة آية ١٥٣)، ويقول - سبحانه وتعالى - في سورة النحل: ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبَرْتُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مَمَّا يَمْكُرُونَ﴾ (١٧٧) (سورة النحل آية ١٧٧)، إلى آخر الآيات التي تحضنا على التفكير الإيجابي بملائحة السيئة بالحسنة والماسي بالصبر.

ويقول المثل: "الصبر مفتاح الفرج" ولنا في سيرة النبي العظيم محمد - صلى الله عليه وسلم - المثل الأعلى في التفكير الإيجابي، فعندما خرج من الطائف بعد أن أدمى قدميه رمي الصبية له بالحجارة وتسفيه شيوخها ورجالها له ولدعته، أتاه جبريل - عليه السلام - وقال له: "إن الله يقرؤك السلام ويقول لك إن ملك الجبال تحت إمرتك فإن شئت أطبق عليهم الأخشبين" وهما جبلان عظيمان يحيطان بمكة المكرمة، فقال الرسول العظيم - صلى الله عليه وسلم -: "لا والله لا أسلله ذلك وإنني لأرجو أن يخرج من أصلابهم رجالاً يعبدون الله" ، فسبحان الله العظيم على هذه الأخلاق العظيمة لرسولنا الكريم ونظرته الإيجابية حيال

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد ٣٨١٩ بتاريخ الجمعة ٢٦ مارس ٢٠٠٤ م.

من أدوه وطردوه وسفهوا دعوته، ولننظر إلى نتائج نظرية النبي العظيم الإيجابية هذه، فأصبحت دعوته من أحب الدعوات للناس في ذلك الزمان وفي زماننا هذا. لذا علينا حكومات وشعوباً ومعلمين ومربين ومفكرين أن ننشر التفكير الإيجابي بين شعوبنا، وعليينا تعليم أبنائنا منذ الصغر كيف يفكرون إيجابياً، ولنا في التاريخ أمثلة كثيرة تبرهن على نجاح التفكير الإيجابي، ونجاح هؤلاء الناس الذين يفكرون إيجابياً، ومنهم القائد الفذ الإمبراطور نابليون بونابرت الذي سئل كيف استطاع أن يعبر جبال الألب فيجيب نابليون: إنه إذا رأى ضابطاً متغيراً كيف ينقل عتاده الثقيل خلال هذه الجبال الشاهقة سأله هل جربت، فإذا كان الجواب بالنفي طلب منه أن يجرب، وإذا كانت الإجابة بالإيجاب أي أنه جرب ولم يفلح، طلب منه أن يحاول مرة أخرى ولا ييأس، فبالناظرة الإيجابية هذه استطاع نابليون بونابرت عبر جبال الألب الشاهقة.

وهناك قصة أخرى تروى عن القائد الصيني شنك كاي شيك مؤسس الصين الوطنية أو ما يعرف بتايوان وكان في وقتها حليفاً للزعيم الصيني ماوتسن تونق، وكان هو قائد الجيوش الصينية لمحاربة اليابانيين لطردهم من الصين، فعندما جاءه قادته وقالوا ليس لنا طاقة بمحاربة اليابانيين فقد خضنا معهم ٩٩ معركة وخسرناها، فأجابهم القائد المحارب العظيم شنك كاي شيك لا تقولوا هزمنا ٩٩ مرة بل قولوا جربنا ٩٩ مرة ولم نفلح، وطلب منهم المحاولة مرة أخرى فانتصروا على اليابانيين وطردوهم من الصين، ف بهذه النظرة الإيجابية استطاع هذا القائد تحرير بلاده من الاستعمار الياباني.

وهناك قصص وعبر كثيرة لا يتسع المجال لها ولكن اختتمها بقصة الطالب العربي الذي كان يحضر للدكتوراه في أمريكا، وكان ينتظر الحافلة عند موقف الحافلات وكان بجانب الموقف كابينة تليفون، فأتى أحد أطفال المدارس ووضع عملة في التلفون العمومي بفرض الاتصال فلم يعمل التلفون، فأخذ قطعة أخرى ووضعها في التلفون، ولكن التلفون لم يعمل أيضاً، فما كان منه إلا أنزل حقبيته المدرسية عن ظهره وفتحها. ويقول طالب الدراسات العليا العربي: إنه ظن أن الطفل سيخرج شاكوشأً أو شيئاً ما ليحصل على نقوده، ولكن الطفل ذا التفكير الإيجابي أخذ ورقة وقلماً وكتب عليها أن التليفون لا يعمل وعلقها عليه.

فالعلم لم يفدي الطالب العربي طالب الدكتوراة في التفكير السلبي ولم يمنع الطفل الصغير في التفكير الإيجابي، فعلينا نحن المفكرين والكتاب والمعلمين والمربين وخاصة وزارات التعليم والتربية في العالمين العربي والإسلامي تبني تدريس وتشقيف وتدريب أبنائنا منذ نعومة أظافرهم على التفكير الإيجابي، عن طريق المواد الموجودة مثل المطالعة والأناشيد، فنفترس في أذهانهم منذ الصغر التفكير الإيجابي والذي أرى أن فيه- بعد عون الله سبحانه وتعالى- تقدمنا إلى الأمام.

التعليم والتربية (١)

جاء في الآخر "أطلبو العلم من المهد إلى اللحد" وكذلك: "اطلبو العلم ولو في الصين" ويقول الله - سبحانه وتعالى - في محكم كتابه: ﴿أَفَرَا يَسِيرُ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلْقَ الْإِنْسَنَ مِنْ عَلَيْنَا﴾ ﴿أَفَرَا يَسِيرُ الْأَكْرَمُ﴾ ﴿الَّذِي عَمِّلَ بِالْقَلْبِ﴾ ﴿عَلَمَ الْإِنْسَنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (٥) (سورة العلق - آية ٥-١)، ويقول - سبحانه وتعالى -: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٨٥) (سورة الإسراء - آية ٨٥).

طلب العلم والمعرفة بدأ منذ خلق الله - سبحانه وتعالى - أبواناً آدم، وبدأ الإنسان منذ وطئت قدمها أيناً آدم الأرض وهو يبحث في أسرار الكون والحياة، ويتعلم مما حوله ويتطور ما تعلمه، وما نحن في القرن الحادي والعشرين وقد تقدم العلم بفضل من الله ومن ثم بالمناهج التعليمية المميزة والتي تبنّاها الغرب والشرق المتقدّم أي الدول الصناعية.

ولنا في الكم الهائل من وسائل التعليم والمناهج الدراسية في هذه الدول المعين الذي لا ينضب للوصول بمناهجنا الدراسية في بلادنا الحبيبة لما يتواهه ولاة الأمر - حفظهم الله - ولما تحتاجه سوق العمل السعودي، فالمنهج السليم يوجد الإبداع بينما تقتل المناهج العقيمة روح الإبداع، ونرى في البلدان المتقدمة أن خريجي الثانوية العامة يتتقاضهم سوق العمل في بلدانهم برحابة صدر، حيث تجد فيهم المقدرة والموهبة للإبداع والتعلم والتدريب، بينما لا نجد له نحن في بلداننا، والسبب الرئيس هو عدم ملاءمة المناهج الدراسية لسوق العمل.

فمثلاً في المملكة هناك مواد تدرس في المرحلة المتوسطة وهناك ما يماثلها في المرحلة الثانوية، لا يحتاجها سوق العمل.

فالمطلوب هو تعلم الطالب المادة وإيجاد السبل الالزمة لتعليمه كيفية البحث والاستنباط، فيبدأ الطالب والطالبة بتشغيل الفكر وهو المطلب الرئيس للتعليم وليس حقن المعلومات بالحفظ وإرهاق الطالب والطالبة وأذكر أنه خلال زيارتي لمدارس برمانه الثانوية في لبنان قال لي مدير المدرسة الدكتور الخوري إن الطلبة السعوديين الذين يدرسوون في هذه المدرسة لديهم ضعف كبير في القواعد وهو ما

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٤٣٤) بتاريخ الجمعة ٧ مارس ٢٠٠٣.

يستقر عليه المدير وينطبق ذلك أيضاً على المواد العلمية.

فجدها لو تشكل لجنة على مستوى التعليم في المملكة ترفع من تقدمنا بالعلم وبوضع مناهج دراسية تتلاءم والتقدم العلمي الذي يشهد العالم، فتحقق - بإذن الله - ما يصبو إليه ولاة الأمر من تخريج جيل متعلم يستطيع - ب توفيق من الله - أن يساهم في نهضة بلادنا الحبيبة ويقول النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - "المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف".

حقائق وأرقام مخجلة^(١)

هل تعلم أخي القارئ وأختي القارئة أن أول وأقدم جامعة في العالم هي جامعة القيروان التي أسست في فاس بال المغرب عام ٨٥٩ م أي قبل ١١٤٦ عاماً وما زالت تعمل حتى الآن؟

هل تعلم أن جامعة الأزهر في القاهرة هي مصر لها أكثر من ألف عام منذ إنشائها؟

هل تعلم أن أسس الجبر والكيمياء وتطوير علوم الرياضيات والطب قام بها أجدادنا الأوائل في بغداد، والبصرة، والقاهرة، وفاس، والأندلس أي أن أجدادنا كانوا رواد النهضة التعليمية والصناعية في أوروبا في العصور الغابرة. ماذا دهانا نحن أحفاد هؤلاء الرواد بالعلم والمعرفة كيف ولماذا لم تحصل أي جامعة عربية على أي مركز في التصنيف لأفضل جامعات العالم والذي نشر في مجلة المجلة (عدد ١٢٥).

إن إسرائيل وهي التي لم يتجاوز عمرها ٥٠ عاماً منذ اغتصابها لفلسطين احتلت المركز الثاني عشر بسبع جامعات، وهذا التصنيف يعتمد على معايير مهمة مثل عدد الأبحاث والابتكارات، ونسبة الأساتذة للطلاب وعدد الأساتذة المرموقين من من حازوا بجوائز أكاديمية مرموقة... الخ.

نحن في العالم العربي وخاصة دول الخليج بما من الله عليها من دخول كبرى من البترول، علينا أن نضع استراتيجيات جيدة ومدرسة للرقي بالتعليم وإنشاء العدد الكبير من الجامعات والكلليات المتخصصة في العلوم. علينا إنشاء مراكز الأبحاث والدراسات فهي - بعد الله وعنه - المستقبل الباهر للأجيال القادمة. فلو أجرينا مقارنة بعدد الجامعات للسكان لوجدنا أن هناك جامعة لكل ١٠٧ ألف نسمة في الأردن، وجامعة لكل ١٠٩ آلاف نسمة في الصين، جامعة لكل ١١٢ ألف في اليابان، جامعة لكل ١٢٢ ألف نسمة في بنغلاديش، جامعة لكل ١٢٤ ألف في الهند، جامعة لكل ٢٠٠ ألف نسمة في الإمارات، جامعة لكل مليونين نسمة في السعودية. معنى ذلك أننا نحتاج على الأقل لتسعين جامعة لكي نصبح مثل الإمارات العربية

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٤٤٥) بتاريخ الخميس ١٨ ربیع الآخر ١٤٢٦ الموافق ٢١ مايو ٢٠٠٥ م.

المتحدة، وإذا أردنا أن نقارن أنفسنا بالأردن فمعنى ذلك أننا نحتاج إلى إنشاء ما لا يقل عن ٨٠ جامعة أي إجمالي الجامعات التي نحتاجها في الوقت الحاضر على أساس عدد السكان ٢٠ مليون ١٧٠ جامعة هذا في وقتنا الحاضر، فإذا اعتبرنا أن زيادة السكان في المملكة ٢٥٪ سنوياً، فمعنى ذلك أننا نحتاج لإنشاء عدد ٢٣٠ جامعة خلال العشر سنوات المقبلة.

اعتقد أنه ليس لدينا استراتيجية معينة بما يخص التعليم العالي، وأرى أنهحان الأوائل لوضع استراتيجية واضحة للتعليم العالي لإنشاء الأعداد اللازمة من الجامعات والكليات المتخصصة بعد دراسة حاجة سوق العمل ودراسة الخطط الإستراتيجية التي يجب أن تدرس وتوضع للمستقبل، وأرى أن تفرض ضريبة تعليم على البنوك والشركات الكبيرة والتي تزيد أرباحها عن ١٠٠ مليون ريال بحيث تطبق نسبة ٥٪ على صافي الأرباح تحول هذه المبالغ إلى صندوق التعليم، يكون له إدارة مستقلة ولها مجلس إدارة يتكون من رجال أعمال ممثلين ل الغرف التجارية، وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط، ورؤساء الشركات الكبيرة.

فلو فرضنا أن صافي أرباح هذه الشركات الكبيرة مئة مليون ريال، فمعنى ذلك أننا نستطيع تحصيل مبلغ ٥ بلايين ريال سنوياً، تكفي لإنشاء عشرين جامعة سنوياً، أي نستطيع أن ننشئ - بإذن الله - ٢٠ جامعة خلال العشر سنوات القادمة، بدون أن ن ked ميزانية الدولة هلة واحدة، وأعتقد أن الكثير من المواطنين ورجال الأعمال سيربح بهذه الفكرة، فحبذا لو يتبني مجلس الشورى المقرر هذه الفكرة، لنستطيع - بإذن الله - اللحاق بركب التقدم، ويمكن من أرباح هذه المبالغ إرسال طلبة الدكتوراة لجميع أنحاء العالم والاستعانة بالأساتذة الأجانب من سبقونا بالعلم والمعرفة والأبحاث لنكون جاهزين - بإذن الله - لهذه الجامعات من الإعداد المطلوبة من كوادر التعليم.

متى تقضي على معضلة التعليم العالي؟^(١)

الحكم على جهاز حكومي او على القائم عليه، يتم من خلال إنجازات ذلك الجهاز في مجال عمله ومسؤوليته فإذا قام الجهاز بما هو مكلف به وأنجز مهمته على خير وجه، قيل إن القائم على هذا الجهاز من الأداريين الأكفاء، وإن هذا الجهاز الحكومي من خير الأجهزة الحكومية إنجازاً وعملاً، وإن كان العكس حكم على هذا الجهاز بالفشل وسوء الإدارة، وفي هذه الحالة وجب علىولي أمر المسلمين التدخل وإحلال هذا المسؤول بأخر يرجى منه الكفاءة، أما السكوت عن الخطأ فهو خطأ مركب.

لقد صرخ خادم الحرمين الشريفين الملك الأمير عبدالله بن عبد العزيز في عدة مناسبات بدعمه الاممود للصحافة وللكتاب، لنشر ما هو في خير هذه البلاد. وكذلك انتقاد الأجهزة الحكومية إن كان بناءً ويهدف لخدمة البلاد والعباد، وأثنى بذلك سموولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران أميرنا المحبوب سلطان بن عبد العزيز، وأكده الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، فأصبح من واجب الصحافة والكتاب العمل بما سمح به وطالب به ولادة الامر - حفظهم الله.

إن تقدم ورقي الأمم يقاس بنسبة المتعلمين فيها وعدد الجامعات والكلليات والمعاهد ومراكز البحوث، وكذلك برقي الخدمات الطبية، لذلك نرى أن وزارة التعليم العالي وهي المعنية بالتعليم الجامعي، هي من أهم الوزارات لأنها هي مفرخة العلماء والأطباء وغيرهم من التخصصات التي تصلح بها الأمة وترقى وذلك من خلال إنشاء أو السماح بإنشاء الجامعات والكلليات ومعاهد البحوث والدراسات، فإذا أردنا أن نقيم هذه الوزارة فلنرجع إلى الوراء عشرين عاماً ونرى ماذا ساهمت هذه الوزارة بزيادة عدد الجامعات والكلليات والمعاهد.

أننا ليس لدى احصائيات دقيقة ولكن أقارن المملكة بدولة عربية مجاورة فقيرة هي الأردن، فهناك ١٨ جامعة بينما في المملكة لا يوجد أكثر من سبع جامعات

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٨٧٢) بتاريخ الثلاثاء ٢١ أغسطس ٢٠٠١م بعنوان (معضلة التعليم العالي... إلى متى؟).

وعدد قليل من الكليات، والذي يدل على ذلك العدد الكبير من خريجي الثانوية العامة والذين لا يجدون مقاعد دراسية جامعية فمثلاً، تخرج هذا العام ٢٠٠٠ طالب وطالبة أجزم أنه لن يحصل على مقعد جامعي أكثر من ٣٠٪ أي حوالي ٥٤ الف طالب وطالبة أما الباقي فهم مجهول.

عودة إلى وزارة التعليم العالي فقد طالعتنا الصحف قبل أسبوعين بقضية طالب حصل على نسبة ٥٪ ولم يتم قبوله بكلية الطب إذا كان مجموع ٩٩,٥٪ لا يؤهل لدخول كلية الطب، فمعنى ذلك أن عدد الطلبة المقبولين بكلية الطب في تلك الجامعة قليل جداً، وأنا شخصياً أعلم بموضوع طالبة حاصلة على نسبة ٩٨٪ طلبت وجاهتي لدخول كلية الطب، فإذا علمنا أن نسبة الأطباء السعوديين للمجموع الكلي للأطباء العاملين في المملكة لا تتعدي ١١٪ وهذه النسبة قبل سنتين، فمعنى أنه في المستقبل ستقل هذه النسبة نظراً للزيادة الكبيرة في السكان، ولثبات عدد خريجي كليات الطب في المملكة، وهذا أمر مفزع لنا كمواطنين، وأجزم أنه سيفرز ولاة الأمر متى ما تحققاً من ذلك، لأننا - ولله الحمد والمنة - وبفضل دعم حكومتنا الرشيدة استطاع القطاع الصحي أن يخطو خطوات جيدة في مجال التدريب وتأهيل الكوادر الطبية حتى إن السيدة فاطمة رضيتجاني رئيسية الجمعية الطبية الإيرانية أثناء زيارتها الأخيرة للمملكة وخلال مقابلتها معالي الدكتور أسامة شبكيش وزير الصحة طلبت موافقة الدكتور أسامة شبكيش بتدريب الكوادر الطبية الإيرانية في السعودية، وهذا فخر كبير لنا كمسؤولين وكمواطنين خاصة إذا علمنا أنه خلال الستينيات أو السبعينيات من القرن الماضي كان السعوديون وأهل الخليج يبحثون عن العلاج في إيران، فهذا إنجاز عظيم أرى وجوب اهتمام ولاة الأمر ودعم إنشاء كليات الطب ليس ذلك وحسب، بل فتح باب الابتعاث للخارج.

نحن نتكلم عن السعودية ووجوب سعودية الوظائف وهو مطلب استراتيجي واقتصادي في المقام الأول، وتنسى أو نتناسي السبب الرئيس لعدم سعودية الوظائف في السعودية ألا وهي مخرجات التعليم.

عودة إلى خبر عدم قبول الطالب الحاصل على مجموع ٩٩,٥٪ بإحدى كليات الطب في المملكة، أقول أن هذا أمر خطير وسيكون انعكاسه على تحصيل الطلبة

مستقبلاً، لأنني أجزم أن الطلبة سيحجبون عن التقانى في التحصيل العلمي ليأسهم من الحافظ وهو اختيار الكلية التي يرغب الطالب الالتحاق بها، لذا أرى أنه يجب على ولادة الأمر وضع وزارة التعليم العالي والقائمين عليها تحت المجهر ومراجعة إنجازاتها والتي - مع الأسف - لا تذكر، لأن جميع الجامعات والكليات ماعدا القليل والقليل جدا تم إنشاؤها قبل تشكيل وزارة التعليم العالي، وما لم يتدارك ولادة الامر تقصير وزارة التعليم التعالى فستتفاقم المشاكل بغياب المراقبة ومراجعة الذات لأن بعضًا من المسؤولين في بلادنا الحبيبة لا يضعون أمام أعينهم قوله - سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأُمَانَةَ عَلَىٰ الْمَتَّوَّتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبْرَكَ أَنْ يَحْمِلُنَا وَأَشْفَقَنَا مِنْهَا وَحَمَلَهَا إِلَيْنَا إِنَّهُ كَانَ طَوْلًا جَهُولًا﴾ (سورة الأحزاب - آية ٧٢) ، وقول النبي - صلى الله عليه وسلم : " كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته " ، أقول لو تتحقق ذلك لأصبحنا أفضل أمة أخرجت للناس . أرجو وأكرر رجائي لولادة الأمر بالتدقيق في إنجاز وزارة التعليم العالي وكذلك الوزارات الأخرى ولنقس نجاح المسؤولين في الإنجازات .

تحديث مفاهيم التعليم مطلب وطني^(١)

يقول الله- سبحانه وتعالى:- ﴿أَفَرَا يَأْسِرُ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۚ﴾ (١) حَلَقَ الْإِنْسَنَ مِنْ عَنِ
﴿أَفَرَا وَرِثَكَ الْأَكْرَمُ ۚ﴾ (٢) الَّذِي عَلَمَ بِالْقَلْبِ (٣) عَلَمَ الْإِنْسَنَ مَا لَزَمَ يَعْلَمُ ۚ﴾ (٤) (سورة العلق-
آية ٥٥)، ويقول- سبحانه وتعالى:- ﴿وَمَا أُوتِشَمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ۚ﴾ (٥) (٦)
﴿سُورَةُ الْإِسْرَاءَ- آيَةُ ٨٥﴾، قوله- تعالى:- ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا
شَأْتَهُ﴾ (سورة البقرة- آية ٢٥٥)، وجاء في الأثر: "اطلبوا العلم من المهد إلى
اللحد" وجاء أيضاً: "اطلبوا العلم ولو في الصين" فالله- سبحانه وتعالى- حتّى
على العلم وطلب المعرفة، حتى إننا لا نكاد أن نمر بأية من آيات القرآن الكريم
إلا ونرى فيها آيات العلم والتعجب والتقدّر والتأمل والتدبر مثل: "أفلا يعقلون" .
"أفلا يتدبرون" . "أفلا ينظرون" . "أفلا يعلمون" وكذلك أمرنا نبيه وعبده
رسوله المصطفى محمد- صلى الله عليه وسلم- فالعلم لا يختلف عليه اثنان أنه
أساس التقدم والرقي، والعلا ولكن هناك اختلافاً كبيراً في طريقة توصيل هذا
العلم والمعرفة.

ولقد بدأت في الآونة الأخيرة الحديث والمطالبة بإعادة النظر في مناهجنا التعليمية والدراسية علماً أن المسؤولين عن التعليم في المملكة وما قبل أحداث ١١ سبتمبر كانوا يدرسون ويناقشون مناهج التعليم في جميع مراحله، وهذا مطلب وطني ومطلب شعبي أما ما يخص المطلب الوطني وهو يوافق طرح المطلب الشعبي فهو لأجل السعودية وتأهيل الشباب السعودي لتولي الأعمال جميعها من الوظائف الدنيا حتى الوظائف القيادية، لتجنيب بلادنا الحببية سلبيات العمالة الأجنبية سواء على المستوى الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو السياسي. أما المطلب الشعبي فهو تخرج جيل قادر- ياذن الله- على تحقيق طموحات الفرد والعائلة والمجتمع، فالتعليم من مناهج ومعطيات هوهم الجميع من ولادة الأمر إلى الأب والأم، مروراً بالطالب والطالبة المتلقين لهذه المناهج والتي هي مفروضة عليهم من غير حول لهم أو قوة.

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢١٠٨) بتاريخ الثلاثاء ١٤ أبريل ٢٠٢٠ بمعنوان (تطوير التعليم مطلب وطن).

إنني هنا من مبدأ: "الدين النصيحة" ومن مبدأ: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" ومن مبادئ ديننا الحنيف الذي أخرج خير أمة للأرض، أرى أن تشكل لجان على مستوى كل مرحلة، يشارك في هذه اللجان الطلبة، وأولياء الأمور، وأرباب العمل، ورجال التعليم، وطلبة العلم، للوصول بمناهج تقي بمتطلبات أرباب العمل وتوافق استراتيجية الدولة، وقبل ذلك ترضي الله - سبحانه وتعالى -. إنني أجزم أن وجود خزان تفكير على هذا المستوى سيحقق - بمشيئة الله - ما نطمح له شعباً وحكومة.

الخاتمة

إن الحمد لله نحمنه ونستعينه ونستغفره ونعود بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله أما بعد:

فقد انتهيت من الجزء الخامس من كتابي الذي يحمل عنوان (قضايا التعليم والبحث العلمي) والذي حاولت فيه انتقاء بعض من أعمالي الصحفية كي أقدمها للقارئ في ثوب جديد، يطرح القضايا، ويترك له التعليق عليها بالتأييد أو النقد، بالرفض أو القبول، فلا حكر على فكر، ففاياتي - إن شاء الله - هي مشاركة القارئ همومه، وألامه وأماله، لأننا شركاء جميعاً في وطن واحد له ثوابته الدينية والاجتماعية.

وقد حاولت في أعمالي الصحفية تسليط الضوء على قضايا هامة، تشمل شؤون عدّة، نوعت فيها حتى أرضي جميع أذواق القراء، فيتفاعلون معها.

وقد تناولت - بكل صراحة وشفافية - الجزء الخامس قضايا هامة عن التعليم والبحث العلمي، بكل جرأة ومصداقية، خاصة ما يهم التعليم الجامعي، والتعليم المهني، والبحث العلمي وسبل تقدمه من خلال إنشاء معاهد بحثية متخصصة في كافة المجالات، نع تفعيل دور الجامعة البحثي وتحويلها إلى مراكز لخدمة المجتمع، تتفاعل معه، وتخدم قضايا الاجتماعية والتنمية، مع تحويل دورها من معامل تفريخ خريجين ينضمون لطابور العاطلين، إلى جهة تعد الخريج وفق حاجة سوق العمل ومتطلباته.

وببناء على النجاح الذي تحقق في الأجزاء الأربع السابقة، فإن الأجزاء التالية ستتناول قضايا أكثر خطورة وسخونة، كالأوضاع الداخلية، والتكافل الاجتماعي، والقضايا الدينية، وقضايا أخرى، وسأكون واقعياً في طرحني وتناولني، فمهما كان الواقع مريضاً، فإن تجرعه سوف يؤدي إلى استيقاظ الأمة من سباتها العميق، لتواجه هذا الواقع بصلابة، لأنها خير أمة أخرجت للناس. هذا ما أردت أن أقوله عن الجزء الخامس، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	م
٧	الإبل	١
١٠	حرف الدال	٢
١٣	خزان التفكير يعالج المشاكل المتراءكة	٣
١٦	ماذا أعرف عن خل التمر الطبيعي	٤
١٩	هجرة العقول	٥
٢١	أصدوا النظر في سياسات التعليم المهني	٦
٢٦	قضية التعليم	٧
٢٩	تقضي الحقائق بشفافية وضرورة إنشاء معهد الأبحاث الاجتماعية والسياسية	٨
٣٢	البيئة والتلوث	٩
٣٥	كيف نحافظ على بيئتنا	١٠
٣٧	مسؤولية الجامعات لتلبية احتياجات سوق العمل	١١
٤٠	رجال مرة وقص الأثر	١٢
٤٢	أغيشونا من منفعتنا من منفعة الحياة !!	١٣
٤٤	دور منظمات المجتمع المدني في إنشاء مراكز بحثية مضيئة ..	١٤
٤٧	متى تنشئ المعهد الاستراتيجي للأبحاث ؟	١٥
٤٩	المشكلة الإسكانية	١٦
٥٢	من يحمي المواطن من هذه الأخطار ؟	١٧
٥٦	دور البحث العلمي في دعم الرقى التعليمي	١٨
٥٨	كيف تقضي على معضلة التعليم ؟	١٩
٦٠	هموم التعليم	٢٠
٦٣	التفكير الإيجابي	٢١
٦٦	التعليم وال التربية	٢٢
٦٨	حقائق وأرقام مخجلة	٢٣
٧٠	متى تقضي على معضلة التعليم العالي ؟	٢٤
٧٣	تحديث مفاهيم التعليم مطلب وطني	٢٥
٧٥	الخاتمة	٢٦

قضايا صحفية ساخنة



المؤلف في سطور

- ولد الدكتور عبد العزيز بن تركي العطيشان في مدينة الدمام حيث كان والده يعمل وكيلًا لأماراة المنطقة الشرقية.
 - تلقى تعليمه الابتدائي في المدرسة الابتدائية الثانية بالدمام ، ثم انتقل إلى المرحلة المتوسطة حيث تلقى تعليمه في المدرسة المتوسطة بالدمام ، وأتم المرحلة الثانوية في المدرسة الثانوية بالدمام.
 - حصل على شهادة البكالوريوس في عام ١٩٧٠ م من كلية الهندسة في الهندسية المدنية من جامعة سينت مارتن بمدينة ليفي بولاية واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية.
 - في عام ١٩٧٥ م نال درجة الماجستير في الهندسة المدنية إدارة المشاريع من جامعة واشنطن بمدينة سياتل بولاية واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية بمرتبة الشرف الأولى.
 - حصل على درجة الدكتوراه في الهندسة المدنية من جامعة واشنطن بمدينة سياتل عام ١٩٧٩ .
 - شغل منصب مدير عام الأشغال العسكرية في وزارة الدفاع لمدة عشرة أعوام .
 - أسس مجموعة هندسية متكاملة في المجالات الهندسية والإنشائية والتخطيط والإشراف والهندسة القيمية.
 - شغل منصب رئيس مجلس الإدارة في العديد من الشركات الهندسية والمقاولات.
 - انتخب عضو مجلس الإدارة في الهيئة السعودية للمهندسين.
 - أول رئيس لمجلس الإدارة لفرع الجمعية الأمريكية للهندسة القيمية بالمملكة.
 - أستاذ مادة إدارة المشاريع (غير متفرغ) جامعة الملك سعود بالرياض.
 - أستاذ مادة إدارة المشاريع (غير متفرغ) جامعة الملك فيصل بالدمام.
 - عضو في العديد من الجمعيات الهندسية العالمية والوطنية.
 - حاصل على ميدالية التقدير العسكرية.
 - حاصل على العديد من الميداليات في الإتقان والإدارة والإبداع والقيادة.
 - حاصل على وسام الملك عبد العزيز من الدرجة الثانية .
- البريد الإلكتروني oce@otaishan.com.sa

مكتبة
الطباعة
الملكية